ملخص بحث: دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة تصور مقترح

(د/ هويدا محمود الإتربي، أستاذ مساعد أصول التربية – كلية التربية جامعة طنطا)

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت نظريات اهتمت باستثمار العقل البشري في التعليم، فظهرت مسميات جديدة لمصطلحات قديمة كرأس المال الفكري، وظهر اقتصاد المعرفة نتيجة ثورة الاتصالات، وانتشار تكنولوجيا المعلومات، مما أدي إلى سهولة نقل المعرفة وسرعة تداولها.

وتحددت مشكلة الدراسة في عدد من الأسئلة تناول كل منها أحد متغيرات الدراسة؛ الأول حول الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة، الثاني مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة، والثالث واقع تنمية رأس المال الفكري لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا، والرابع تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة.

واعتمدت الدراسة نظراً لطبيعتها وأهدافها على المنهج الوصفي، وتضمن الإطار النظري ثلاثة محاور: الأول: الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة، الثاني: مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة، والثالث: واقع تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا.

أما الدراسة الميدانية فقد قامت الباحثة بإعداد أداة لجمع البيانات وهي استبانة طبقت على (13,83%) من المجتمع الأصلي لأعضاء هيئة تدريس جامعة

طنطا بكلياتها المختلفة للوقوف على آرائهم حول مدي توفير الجامعة متطلبات إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة.

وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلت نتائج الدراسة إلي أن هناك اتفاقاً كبيراً من جانب أفراد عينة الدراسة على قصور دور جامعة طنطا في توفير متطلبات تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة تدريسها فيما يتعلق بإنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها، كما أوضحت استجاباتهم على المحاور الثلاثة للاستبانة، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجاباتهم تبعاً لمتغير نوع الكلية (كليات عملية، نظرية، عملية نظرية) لصالح الكليات العملية، واختتمت الدراسة بوضع تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة متضمناً أهدافه، منطلقاته، أسسه، متطلبات تنفيذه وآلياته.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، اقتصاد المعرفة

The role of Tanta University in Developing the Intellectual Capital of its Faculty Members to Achieve Economics of Knowledge

A Suggested Proposal

Dr. / Howida Mahmoud Eletrebi, Assistant Professor of Foundations of Education, Faculty of Education, Tanta University

Research Summary

Since The Mid of Last Century, World Education has faced different Special Changes and Challenges.
, Theories Economic Such as Education as an investment, Human capital, and Modernization have demented the Field of Education.

Therefore, This Study aimed the indfyding of the University in Developing Intellectual Capital of Faculty Members to Achieve Knowledge Economy.

For achieving the aims of this study, Descriptive Research Method was used, Theoretical Framework included analysis of the main variables, and the empirical study consisted of designing a questionnaire by the researchers and was applied on a sample of Faculty members from different faculties' Tanta University.

Data Statistical Analysis concluded some important results related to the variables of the study suggested a proposal for developing the role of university in developing Intellectual Capital of its Staff Members for achieving Economics of Knowledge.

Keywords: Intellectual Capital, Economics of Knowledge.

دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة تصور مقترح

(د/ هويدا محمود الإتربي، أستاذ مساعد أصول التربية – كلية التربية جامعة طنطا)

مقدمة

كانت النظرة إلى التعليم قديماً أنه مجرد خدمة تُقدم للأفراد دون انتظار عائد من ورائها, أي أنه "استهلاك" لا عائد كبير منه , وفي الوقت نفسه كانت النظرة إلى الإنفاق على بناء المصانع، واستصلاح الأراضي، وغيرها من الأمور المادية على أنه "استثمار" وبمرور الوقت بدأت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تتغير تدريجياً، وبدأ مفهوم رأس المال البشري في الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتعليم، وظهر من يؤكد أن التعليم نوع من أنواع الاستثمار في العنصر البشري يولد عائدا طويل الأجل على امتداد حياة المتعلم سواء كان هذا العائد اقتصادياً أم اجتماعياً, والعنصر البشري أحد عناصر الإنتاج الرئيسة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية بجانب رأس المال.

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأ الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التوسع في التعليم وخاصة الجامعي ، وقد أدي ذلك إلي تغيير ميزان الإنتاج الاقتصادي ، حيث أصبح نصيب العنصر البشري 70% ، في حين أن نصيب العنصر المادي لم يتعد 30% ، ويؤكد ذلك عديد من الشواهد منها ظهور عدة نظريات مثل: نظرية التعليم كاستثمار " Education as an investment" ، نظرية رأس المال البشري" Human capital theory" ونظرية التقدم "Modernization theory "(الشخيبي، 2012 ،

18) واهتمت باستثمار العقل البشري في التعليم بعد أن كان الاهتمام في بداية القرن الماضي برأس المال في المشروعات ، أي يمكن القول أنه ظهرت مسميات جديدة لمصطلحات قديمة كرأس المال الفكري وفيه اهتمام بالعقل البشري واستثماره في المعرفة في جميع مراحلها من إنتاجها ونشرها وتطبيقها واستثمارها وتحقيق العائد من ورائها.

وقد ظهر اقتصاد المعرفة نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات، وانتشار تكنولوجيا المعلومات، مما أدي إلى سهولة نقل المعرفة وسرعة تداولها ونشرها، ومن ثم معالجتها لتوليد معارف جديدة، ويعمل هذا الاقتصاد على تحويل المعلومات إلى معارف نظرية وتطبيقية ويتم الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الإنسانية في شتي المجالات، ولذلك يقوم هذا الاقتصاد على اعتبار المعرفة أهم مورد لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يتطلب الاهتمام بالعنصر البشري ليسهم في إنتاج معارف جديدة وتوظيفها في خدمة المجتمع.

وشهدت السنوات الأخيرة تعاظم دور المعرفة كعنصر هام من عناصر الإنتاج والاعتماد عليها في تكوين القيمة الاقتصادية للمنظمات والمجتمعات والدول وأصبحت المعرفة المصدر الأساسي للميزة التنافسية، مما أدي إلى حدوث تغير جوهري في نمط الاقتصاد العالمي الذي ارتبط بالتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثورة المعرفة في جميع المجالات، وبذلك صارت المعرفة أهم عناصر رأس المال في ظل اقتصاد المعرفة. وتم استحداث مفهوم جديد هو رأس المال الفكري الذي أصبح له أهمية بالغة في هذا الاقتصاد، لذلك سعت المؤسسات إلى تطوير وتدريب العاملين بها وتنمية مهاراتهم ليكونوا قادرين على قيادة هذه المؤسسات وإنتاج المعارف الجديدة التي يتطلبها اقتصاد المعرفة.

ويعتمد اقتصاد المعرفة على عدد من العمليات المعرفية تبدأ بإنتاج المعرفة وتنتهي بتوظيفها في خدمة المجتمع، وتميز اقتصاد المعرفة وتحدد قدرته على المنافسة وتتم من خلال : البحث عن المعرفة في مناطق وجودها ، وتمويل المعرفة بتوفير الموارد المالية للإنفاق عليها وإيجاد مصادر تمويلية بديلة لتطويرها بشكل مستمر بما يتوافق مع المستجدات المعرفية، ونشر المعرفة من خلال الكتب والدوريات والتقارير أو النشر الإلكتروني فتزداد المعرفة وتنمو بتداولها، وتسويق المعرفة من خلال وضع استراتيجية تسويقية تتضمن الإنتاج والتسعير والترويج والتوزيع لتوصيل المنتج المعرفي من مراكز إنتاجه إلي المستفيدين منه، حتي يتم توظيف المعرفة لأنها لا قيمة لها إذا لم توظف ويستفاد منها.

ويوجه اقتصاد المعرفة إلى ضرورة الاهتمام بقيمة القدرات الفكرية لدي أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم منتجين للمعرفة وهم حجر الزاوية في هذا الاقتصاد، مما يلقي على الجامعة مسئولية تطوير قدراتهم وتنمية مهاراته، وتضم جامعة طنطا ألفان وأربعمائة عضو هيئة تدريس بمختلف كلياتها كما يتضح من جدول (1)

جدول (1) عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة طنطا

الكلية	الطب	طب الأسنان	الصيدلة	العلوم	الهندسة	التمريض	التجارة	التربية	التربية النوعية	التربية الرياضية	الزراعة	الآداب	الحقوق	الإجمالي
العدد	1031	124	44	283	156	79	93	138	92	116	60	159	25	2400

المصدر: إدارة الإحصاءات المركزية –جامعة طنطا، العام الجامعي 2015 /2016

مشكلة الدراسة

يتمثل رأس المال الفكرى فى القدرة العقلية لدى فئة معينة من الموارد البشرية ممثلة فى نخبة من الكفاءات ذات القدرات المعرفية الفائقة التى تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير الأفكار الموجودة بما يضمن للمؤسسة امتلاك ميزة تنافسية مستدامة فى ظل اقتصاد معرفى يكون البقاء فيه لمن يمتلك المعرفة والقدرة على التنافس ، وللجامعات دور في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال توليد المعرفة وبثها عبر تقنيات المعلوماتية المعاصرة وتطبيقها في مختلف المجالات ، ومن هذا المنطلق اكتسب التعليم الجامعي اهتماماً خاصاً وتطلب جهوداً كبيرة من كافة الدول لتوفيره بطرق متعددة للتغلب علي مختلف المعوقات الزمانية والمكانية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف عائقاً أمام انتشاره وتوفيره لكافة فئات المجتمع.(الشخيبي،2003 ،2)

ولذلك يقع على الجامعة مسئولية بناء قدرات أفرادها وتنمية مهاراتهم ومشاركة أفكارهم والسعي إلى تطويرها وتطبيق نتائجها مما يمكنها من إنتاج موارد معرفية جديدة وتوظيفها وتحقيق بيئة تنافسية فى ظل اقتصاد شديد التنافس.

ويمكن النظر إلي المعرفة التى يتمحور حولها عمل الجامعة من جوانب ثلاثة؛ أولها: إنتاج المعرفة (البحث العلمى) وتطويرها ونشرها فى العمل البحثى، وثانيها: نقل المعرفة (التدريس الجامعى) وإعداد الطلاب للعمل فى مهنة ما، وثالثها: تطبيق المعرفة (خدمة المجتمع) والمشاركة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن يؤخذ علي الجامعات ضآلة المعرفة وقلة مساهمتها في تنمية المجتمع ووجود نوع من العزلة بين مراكز البحث العلمى المحلية وعملية الإنتاج

والتطوير فى كثير من المجالات، فكل منهما يعمل بشكل مستقل عن الآخر.(ياقوت،2007، 124).

كما أن توجه دول الوطن العربي – ومن بينها مصر – نحو بناء اقتصاد معرفي مايزال ضعيفاً، والدليل علي ذلك ضعف عملية تكوين رأس المال البشري جعل معظم دول المنطقة تعاني من فقر الكوادر المدربة على إدارة المعرفة، والاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتقدمة(مؤسسة محمد بن راشد، 2014، 16)

وهناك بعض المؤشرات تؤكد أن مجمل أداء مصر ضعيفاً في بعض ركائز مؤشر التنافسية العالمى في العام 2015/2014، مما أدى إلى حصولها على نقاط منخفضة في هذه الركائز والتي من أهمها: تراجع ترتيب مصر في مؤشر خدمات البحث والتدريب من المستوى 103 إلى 124 في العامين 2014/2013، 2015/2014 على التوالي. (Schwab, 2014,19-20)

كما يعانى التعليم الجامعى المصري من معوقات تحول دون وصوله للعالمية، وتحقيقه مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات – وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – حيث شغلت مصر المركز 65 من بين 128 بلداً للقدرة التنافسية فى العالم لعام 2007، واعتبر كل من التعليم العالى والتدريب والاستعداد التكنولوجى والابتكار عوائق تنافسية فى مصر(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولى،2010 ،53)

وقد أكدت نتائج إحدي الدراسات أن التعليم الجامعى المصري يعانى من ضعف منظومة البحث والتطوير وأن المناخ بالجامعة غير داعم للإبداع والابتكار(أحمد ،2007)، كما بينت دراسة أخري أنه لا يوجد اهتمام برأس المال الفكري بالجامعات رغم أنه يمثل محور تنافسية لها.(الزهيري،2012)

ورُغْم الجهود المبذولة عالمياً للحصول على براءات اختراع في مختلف المجالات إلا أن هذا الأمر لم يحظ بالاهتمام الكافي في مصر فقد انخفض نصيبها من إجمالى عدد براءات الاختراع الممنوحة من مكتب براءات الاختراع المصرى خلال عام 2010 مقارنة بعام 2009، حيث بلغ 38 براءة اختراع بنسبة 11,8. /. من إجمالى عدد براءات الاختراع الممنوحة (مجلس الوزراء،2011، 10)، كما انخفض ترتيب مصر في مؤشر تطور الأعمال والابتكار من 96 إلى 113 في الأعوام 2014/2012، 2015/2014 على التوالى.(Schwab, 2014,19-20)

الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهد لتجاوز التخلف المعرفي والتركيز على المعرفة العلمية التي تؤدى بالعقل البشرى إلى التفتح والإدراك والنقد والتخيل والإبداع والمرونة، وتؤدي إلى البحث العلمي الجاد الذى له دور كبير في التنمية وفى تطوير كافة مجالات الحياة في المجتمع، حيث أن هناك العديد من الوظائف في ظل اقتصاد المعرفة لا تجد من هو كفؤً لها خاصة في مجال تقنية المعلومات، ورُغْم ذلك فقد بذلت جامعة طنطا جهودها وحصلت علي سبعة براءات اختراع في الفترة من 2012 إلي 2014.

غير أن التعليم المصري يعرقله مشكلات عديدة منها التركيز على المستويات المعرفية الدنيا والتي لا تتجاوز استرجاع المعرفة، ومن هنا تبدو ضرورة أن يصنع التعليم نواة قاعدة بحثية تعين على توليد وإنتاج المعرفة واستحداث وسائل متطورة لكي تصبح مصر مجتمعاً منتجاً للمعرفة بأدواتها ومضمونها، بالإضافة إلى توظيفها بما يحقق اقتصاد المعرفة، ومن ثم سعت الدراسة الحالية إلى معرفة كيف يمكن تنمية رأس المال الفكري في جامعة طنطا لدي أعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة؟

والإجابة عن السؤال الرئيس تتفرع إلى أربعة أسئلة فرعية يتناول كل منها جانباً أو آخر من موضوع الدراسة كما يلي:

1-ما الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة؟

2-ما مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة؟

3-ما واقع تنمية رأس المال الفكري لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا؟

4-ما التصور المقترح لتنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

1-عرض الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة.

2-بيان مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة.

3-التعرف إلى واقع تنمية رأس المال الفكري لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا.

4-وضع تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة: تمثلت أهمية الدراسة في:

(1) الأهمية النظرية: نظراً لحاجة هذا المجال إلى البحث والدراسة فإن هذه الدراسة يمكن أن تسهم في إثرائه سواء على مستوي رأس المال الفكري أم مستوي اقتصاد المعرفة لدي أعضاء هيئة التدريس، كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة وما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات في:

1-بيان أهمية رأس المال الفكري باعتباره مورداً غير ملموس يصعب تقليده ويسهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية.

2-توضيح أن الاستثمار برأس المال الفكري في الجامعة ينعكس على مستوي كفاءتها في القيام بدورها تجاه المجتمع وعلى مقدرتها في إعداد خريجين بالمواصفات التي يتطلبها سوق العمل.

(2) الأهمية التطبيقية: إن نتائج هذه الدراسة وما تتوصل إليه من توصيات يمكن أن تساعد في تطوير رأس المال الفكري لدي أساتذة الحامعة والذي يمكن أن ينعكس على آرائهم وسلوكياتهم داخل الجامعة وخارجها، وأن تقدم نتائج جديدة خاصة باقتصاد المعرفة، ويمكن أن تساعد هذه الدراسة وما تتوصل إليه من نتائج في:

1-لفت نظر المسئولين بالجامعة نحو الاهتمام برأس المال الفكري ووضعه كأحد محاور الخطة الاستراتيجية للجامعة.

2-الوقوف علي أوجه القصور في تنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا، ومن ثم كيفية مواجهتها.

3-طرح تصوراً للجامعة باعتبارها محضناً للمعرفة بتوفير سبل إنتاجها وخزنها وتداولها ونشرها وتوظيفها، مما يساعد في تحقيق اقتصاد المعرفة.

4-تعريف قيادات الجامعة برأس المال الفكري كمصدر جديد للتمويل وذلك من خلال ما يقوم به من اكتشافات متنوعة وأبحاث تطبيقية يمكن تسويقها وكذلك قيامه بالاستشارات الربحية.

منهج الدراسة : نظراً لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها النظرية والميدانية فقد اعتمدت علي المنهج الوصفي والذي يهدف إلي وصف الظاهرة وتفسيرها وتحليلها وتقويمها وتطويرها ، حيث تهتم البحوث الوصفية بكل من الظروف والعلاقات القائمة، والممارسات الشائعة، والمعتقدات، وكذلك وجهات النظر والقيم والاتجاهات عند الناس وغيرها من التأثيرات التي يستشعرها الأفراد (كوهين

و مانيون،2011، 93)، وتحليل جوانبها وصولاً إلى رؤى مستقبلية لتحقيق الغايات المنشودة، مع الاستعانة بأحد أدواته وهي استبانة مقدمة لأعضاء هيئة تدريس جامعة طنطا بكلياتها المختلفة للوقوف علي آرائهم حول مدي توفير الجامعة متطلبات إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة، كما تم الاستعانة بأسلوب التحليل الفلسفي لمناقشة مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة، وواقع تنميته لدي أعضاء هيئة تدريسها.

كما اعتمدت الدراسة علي أسلوب دراسة الحالة بوجه خاص نظراً لأن الدراسة في جانبها الميداني ركزت علي جمع البيانات من حالة واحدة هي عينة من أعضاء هيئة التدريس من جامعة طنطا بكلياتها المختلفة للوقوف علي مدي توفير الجامعة لأعضائها متطلبات تنمية رأس المال الفكري، ومن ثم يصعب تعميم نتائجها علي جامعات أخري.

حدود الدراسة: كانت حدود الدراسة كما يلي:

1-طبقت الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بمختلف كليات جامعة طنطا.

2-قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بنسبة (13,83%) من المجتمع الأصلي بكل كلية.

3-تم توزيع أفراد العينة حسب نوع الكلية-عملية، نظرية، نظرية وعملية-توزيعاً عشوائياً.

4-ركزت أداة الدراسة علي علي المحاور الآتية نظراً لأهميتها في تنمية رأس المال الفكري لتحقيق اقتصاد المعرفة:

أ-المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

ب–المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

جـ–المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

الدراسات السابقة

وفي إطار التحديد السابق لمشكلة الدراسة وفي حدود علم الباحثة تجدر الإشارة إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعها تحت محورين هما: رأس المال الفكري، واقتصاد المعرفة كما يلي:

أولاً: دراسات تناولت رأس المال الفكري: تناولت بعض الدراسات رأس المال الفكري منها:

دراسة بلخضر نصيرة وكتوش عاشور 2015 وسعت إلى التعرف على دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة.

وعرضت الدراسة لمفهوم رأس المال الفكري، وكيف يمكن استثماره في زيادة الاسهامات الفكرية لتحسين أداء عمليات المؤسسة، وتطوير مساحة الإبداع داخلها، وكيف تتعامل المؤسسة مع رأس المال الفكري على أنه مورد استراتيجي وسلاح تنافسي في ظل اقتصاد المعرفة، بحيث يشكل قوة فاعلة للمؤسسة، ومصدراً رئيساً للثروة والازدهار.

وهدفت دراسة عاشور أحمد عمري 2014 إلي وضع سيناريوهات لدور التعليم الثانوي في تكوين رأس المال المعرفي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الثانوي العام لا يقوم بالدور المنوط به في تكوين رأس المال المعرفي لدي الطلاب، لذا اهتمت الدراسة ببناء ثلاثة سيناريوهات –امتدادي، إصلاحي، وابتكاري–والاستفادة منها في وضع تصور

لدور التعليم الثانوي في تكوين رأس المال المعرفي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

بينما ناقشت دراسة الهلالي الشربيني الهلالي 2011 تحديد الطرق المختلفة لقياس العائد من الاستثمار في رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد المتطلبات الأساسية لتنميته بها.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تحديد دقيق لمكونات رأس المال الفكري، إلا أن هناك شبه إجماع حول بعض مكوناته وهي: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس مال العميل، رأس مال العلاقات، ورأس مال الإبداع.

واختتمت الدراسة بنموذج مقترح لقياس رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي طبقاً لنموذج إدارة رأس المال الفكري في جامعة جوهانسبرج وشركة "Skandia".

في حين قامت دراسة إميل فهمي شنودة 2012 بشرح بعض النماذج العالمية لقياس واقع رأس المال الفكري وإدارة المعرفة ممثلة في خمسة نماذج هي نموذج؛ جامبلي، جرانوفيتر، نوناكا وتاكيوشي، بوتس وبروجين، ونموذج نجينكس وأولفمان، ثم عرضت الدراسة لمجموعة من الضمانات لنجاح هذه النماذج.

وبينت دراسة إبراهيم عباس الزهيري 2012 أنه لا يوجد اهتمام برأس المال الفكري وأرجعت ذلك إلى انشغال المنظمات والمجتمعات بقضية البطالة باعتبارها قضية سياسية واجتماعية واقتصادية تؤثر بواقعها على جميع ممارسات المجتمع، بالإضافة إلى وجود منظمات معوقة لهذه الفئة من المجتمع وذلك من خلال إيجاد ثقافة قائمة على الصراع والمنافسة الهدامة التي لا مكان فيها لمثل هؤلاء المبدعين.

وأكدت على ضرورة الاهتمام برأس المال الفكري- كمصدر للإبداع والتحدي- باعتباره يشكل محور تنافسية المنظمات، الأمر الذي يتطلب استقطاب رأس المال الفكري، والعمل على تطويره والمحافظة عليه بما يضمن لهذه المنظمات البقاء والاستمرار.

وأوصت الدراسة بأن يؤكد التعليم العالي في أهدافه العامة على تنمية رأس المال البشري بجميع جوانبه التي تشمل في جملتها تنمية الإنسان الذي يمتلك مفاتيح التقدم والتنمية لمجتمعه.

في الوقت الذي أبرزت فيه دراسة حسين بشير محمود ومحمد أحمد عبده 2012 اهتمام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد برأس المال الفكري بها من خلال الاهتمام بإنتاجها العلمي في الفترة من 2008 إلى 2011 بإصدار 208 إصداراً تغطي مجالات التعليم المختلفة؛ التعليم قبل الجامعي، الفني، العالي، والتعليم الأزهري واستطاعت الهيئة توظيف القدرات المعرفية والتنظيمية للعديد من العلماء والباحثين في إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة مكنت الهيئة من تعظيم نقاط قوتها وقدرتها علي التنافس وبذلك لعب رأس المال الفكري بها دوراً في تميزها محلياً وعالمياً.

وهناك دراسات انشغلت بتنمية رأس المال الفكري باستخدام أحد المداخل كدراسة رفعت عمرو عزوز 2014 والتي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري بالجامعات المصرية في ضوء مدخل الإبداع الإداري لدي القيادات الجامعية.

وبينت نتائج الدراسة أن رأس المال الفكري ركيزة أساسية لبناء الجامعات ونجاح القيادات في مجال الإبداع بشتى أنواعه، وأوصت الدراسة بوضع استراتيجيات تدعم الإبداع الإداري في المؤسسات الجامعية وتوفر الإمكانات لتنفيذها، والتركيز على الاستفادة من رأس المال الفكري ومحاولة تطويره وتدريبه.

أما دراسة سماح زكريا محمد 2014 فاتخذت من التدريب الإلكتروني مدخلاً لتنمية رأس المال الفكري، وهدفت إلى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها عن مدي تحقق متطلبات التدريب الإلكتروني لتنمية رأس المال الفكري بها.

وتوصلت الدراسة إلى وضوح أهمية التدريب الإلكتروني في تنمية رأس المال الفكري لدي أفراد العينة إلا أن جامعة بنها لا تحقق معظم متطلبات التدريب الإلكتروني في تنمية رأس المال الفكري بها في أبعاده الثلاثة؛ البشرية، الهيكلية، والعلاقات.

واختتمت الدراسة بوضع تصور مقترح لتفعيل متطلبات التدريب الإلكتروني لتنمية رأس المال الفكري بجامعة بنها.

في حين عالجت دراسة SHEHABAT,I., MAHDI, S. A., KHOUALDI, K., 2008 بعنوان "التعليم الإلكتروني مدخل إدارة المعرفة للاستفادة من رأس المال الفكري" تطوير أنظمة التعليم الالكتروني للاستفادة من رأس المال الفكري بالجامعة.

وبينت أهمية رأس المال الفكري في تحقيق ميزة تنافسية للجامعة، وضرورة استخدام المعرفة التي عقدها المحاضرين في البيئة الجامعية كأحد الجوانب الرئيسة عند تصميم دورات التعلم الإلكتروني المطلوبة للمتعلمين والمعلمين، وأن أي عملية تطوير تأخذ في الاعتبار معرفة المعلمين التي تعتبر رأس المال الفعلي للجامعات.

وناقشت دراسة Shehzad, U., et al 2014 بعنوان "تأثير رأس المال الفكري علي أداء الجامعات" الكشف عن دور رأس المال الفكري في تنمية قطاع التعليم بباكستان وخاصة الجامعات.

وتوصلت الدراسة إلي أن رأس المال الفكري وسيلة لتحقيق مكاسب الوضع التنافسى وتحسين الأداء، وأن رأس المال البشري أكثر تأثيراً من رأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات في تحسين أداء الجامعة، وأنه ينبغي تعزيز برامج البحث وتوفير الموارد اللازمة له، وتوفير الوقت لأعضاء هيئة التدريس لما لذلك من تأثير إيجابي علي أداء الجامعات.

وهناك دراسات اهتمت بدور رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة كدراسة علي نبع صايل 2016 والتي هدفت إلي قياس تأثير رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة بمحافظة الأنبار العراقية، وتوصلت الدراسة إلي أن التطورات الفكرية المعاصرة في عالم الأعمال يعد اقتصاد المعرفة من الموارد المهمة لأي منظمة تستهدف النجاح ، ويتوقف ذلك علي مدي استثمارها لمواردها لزيادة قدرتها التنافسية من خلال الارتباط بين مؤشرات رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة ، وقد استطاعت محافظة الأنبار الربط بين هذين المتغيرين رغم الظروف التي مرت بها.

وأوصت الدراسة بالاهتمام برأس المال الفكري وتنميته من خلال البحث وتطوير الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لرسم العلاقات بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والاستفادة منها مادياً ومعنوياً.

أما دراسةKarpova, et al 2016 بعنوان "السمات المنهجية لتحديث النظام التعليمي في سياق اقتصاد المعرفة" فبينت أن توليد المعرفة واستثمارها من المهام الرئيسة للدولة لتحقيق تنمية المجتمع إقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ولكي يتحقق ذلك ينبغي تطوير نظرية رأس المال الفكري في التعليم بتطوير آلية إنتاج المعرفة وتدريب الأفراد علي الابتكار من خلال شراكة منهجية بين القطاعين العام والخاص.

وأوصت الدراسة باجتذاب خبراء وممثلي الأوساط العلمية وتحديث تكنولوجيا التعليم لتكوين رأس المال الفكري للأمة الذي يوفر التنمية المطردة التي تركز على النظم المبتكرة واقتصاديات التعليم.

أما دراسة Brenca, A., Gravite, A. 2013 بعنوان "استيراد رأس المال الفكري لمنفعة التعليم العالي" فأوضحت دور رأس المال الفكرى وتسويقه فى تطوير نظام التعليم العالى وتحقيق اقتصاد المعرفة، وضرورة استيراد أنماط من رأس المال الفكري لتحقيق التنمية المستدامة للتعليم العالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أربع طرق تحقق رأس المال الفكرى كانت تستخدم أساساً فى لاتفيا لضمان التطوير النوعى للتعليم: المحاضرات، الندوات، مشاركة الأكاديميين فى لاتفيا المؤتمرات العلمية، والتدريب فى الخارج.

وأوصت بإعادة إشراك أكاديميين لاتفيا مع المجتمع العلمى الدولى لضمان نجاح تحويل التعليم العالى لإنتاج معارف جديدة وفهم أهمية التنوع والحرية الاكاديمية وتحديد مجالات جديدة من البحث والدراسة من البرامج الأساسية تواكب متطلبات سوق التعليم العالى الدولي.

ناقشت دراسة Stevens, R.H., Brown, K. C., Russell, J., K., 2011بعنوان "تقديم نموذج تفاعل رأس المال الفكري: تطوير أطر المعرفة في بيئة التعليم العالي غير الهادفة للربح" رأس المال الفكري وإدارة المعرفة ضمن بيئة التعليم العالي غير الهادفة للربح. وركزت على رأس المال الفكري من منظور الأهمية الاستراتيجية للمعرفة. ويقال إن فهم وتطبيق إدارة المعرفة داخل مؤسسات التعليم العالي متخلف مما أدى إلى اقتراح نموذج وإطار.

ثانياً: دراسات تناولت اقتصاد المعرفة: توصلت الباحثة إلى عدد من الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة ومنها:

دراسة Nel 2011 بعنوان "نحو تعريف إجرائي لاقتصاد المعرفة" وعكفت علي تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة ، وهدفت إلى وضع تعريف إجرائي لاقتصاد المعرفة، والذى أسيئ فهمه في كثير من الكتابات مما أدى إلى صعوبة إيجاد فهم مشترك لمفهوم اقتصاد المعرفة بين الباحثين، وقد توصلت الدراسة إلى وضع هذا المفهوم ليعتمد عليه الأكاديمين وصانعى السياسات من خلال التمييز بينه وبين مجتمع المعرفة، وكذلك تحديد مكونات اقتصاد المعرفة.

وهناك دراسات تناولت واقع اقتصاد المعرفة مثل دراسة فاضل غازي هزايمة 2016 وهدفت إلى معرفة واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة جاء بدرجة مرتفعة.

وأكدت بعض الدراسات أهمية التعليم العالي في مجال اقتصاد المعرفة مثل دراسة George, 2006 بعنوان "تأصيل وضعية التعليم العالى في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة" حيث بينت أن التعليم العالي هو مفتاح النمو الاقتصادي، وأن زيادة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي من أفضل الطرق لبناء نظام تعليم عالٍ قوي خاصة في الدول النامية، ومع زيادة التأكيد على أهمية التعليم العالي على المستوى العالمي بسبب دوره الأساس في بناء الاقتصاد المعرفي، ولهذا السبب فلابد من توافر نظام لإدارة التعليم العالي يلائم كلا من الحكومة ومؤسسات التعليم العالي.

وعرضت الدراسة بعض النماذج لتطوير التعليم العالي، ومن أهمها النموذج الآسيوي للتعليم من أجل التنمية، حيث حظي التعليم العالي والجامعي في هذه الدول باهتمام خاص ليكون قادراً على دعم التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

كما انشغلت دراسات أخري بقياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي مثل دراسة David Turpin, et al 2009 بعنوان "الجامعات واقتصاد المعرفة" وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الرئيس الذى تلعبه الجامعات بكولومبيا للمساهمة في اقتصاد المعرفة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الجامعات لها دوراً في عملية إنتاج المعرفة ونشرها وتسويقها، وأكدت على أهمية الاستثمار فى البحث العلمى من خلال التعاون بين الجامعة وقطاعات المجتمع، وأوصت بضرورة تفعيل دور الجامعة فى إنتاج المعرفة التى يمكن توظيفها فى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكذلك دراسة Vinst Daniel 2009 بعنوان"الاقتصاد المبنى على المعرفة والتعليم العالى، دراسة حالة على جامعات فلوريدا" وهدفت إلى إلقاء الضوء على أهمية التعليم المهنى فى دعم اقتصاد المعرفة، ودور الجامعات فى تنمية وتطوير هذا النوع من التعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التى تحدد الدور المتوقع من الجامعات القيام به لدعم هذا النوع من التعليم للوفاء باحتياجات اقتصاد المعرفة – والتي يمكن أن يستفيد منها الممارسين للتعليم المهنى والأكاديمين الدارسين فى مجال التعليم من أجل العمل ومجال اقتصاد المعرفة–وآليات تفعيل هذه التوصيات.

وبمراجعة هذه الدراسات توصلت الباحثة إلى أن هذه الدراسات بعضها تناول رأس المال الفكري من جانب أو آخر، وفي بيئات جغرافية مختلفة واعتمدت على أساليب بحثية تتفق مع طبيعة المشكلة، واعتمدت على أدوات وتحليل للنتائج بأساليب مختلفة ؛ اعتبره البعض خياراً حتمياً للمستقبل(الزهيري

2012) واهتم البعض الآخر بقياسه (الهلالي 2011) أو نماذج قياسه (شنودة 2012)، واهتم بعضها برصده وبيان دوره في تطوير منظومة التعليم (محمود وعبده 2012)، (Stevens, R.H., et al, 2011)، (U., et al 2014 Shehzad,)، (Brenca, A., Gravite, A. 2013)، ورأي البعض دوره كمصدر للإبداع والتنافسية (بلخضر وكتوش2015)،(الزهيري2012)، (محمود وعبده 2012)، (Shehzad, U., et al 2014)،و(SHEHABAT,I., et al, 2008) علي حين اتجه البعض لدراسة مداخل مختلفة لتنميته (عزوز 2014) و(محمد 2014)، و(SHEHABAT,I., et al, 2008)، في الوقت الذي عكفت دراسات أخري علي بيان دور التعليم في تكوينه(عمري 2014)، واتجهت جميعها إلي ضرورة الاهتمام به وتنميته لأن التعليم لا يقوم بالدور المنوط به في تكوينه ، والبعض الآخر من الدراسات اهتم باقتصاد المعرفة وأكدت أن الجامعات غير قادرة على مواجهة تحديات ومتطلبات اقتصاد المعرفة، وأنها تواجه صعوبات كثيرة تحد من قدرتها على مواكبته والمساهمة فى تنميته، وأكدت علي ضرورة قياس دور الجامعة فى اقتصاد المعرفة(David Turpin, etal 2009)، ونادت أخري بتفعيل دور الجامعة فى اقتصاد المعرفة مثل (David Turpin, etal 2009) و(Vinst Daniel 2009) ، (George, 2006) وكذلك أكدت على أهمية تقديم مستوى عال من التعليم لمقابلة احتياجات اقتصاد المعرفة ،علي حين توصلت دراسات أخري إلي أن واقع ممارسات اقتصاد المعرفة جاء بدرجة مرتفعة (فاضل غازي هزايمة 2016)، وأوضحت بعض الدراسات دور رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة (صايل 2016)،(Karpova, et al 2016)،(Brenca, A., Gravite, A. 2013).

ومن هنا فإن الدراسة الحالية قد استفادت من هذه الدراسات في تحديد المشكلة وأهميتها وتكوين الإطار المفاهيمى والتحليلى لمعالجتها والمنهجية وإعداد الأداة واختيار العينة وتحليل البيانات وتفسيرها.

إجراءات الدراسة

لكي تجيب الدراسة عن أسئلة المشكلة وتحقق الهدف منها ، فإنها تناولت جانبين : الجانب النظري وفيه تجيب عن السؤال الأول والثاني من مشكلة الدراسة بينما ينشغل الجانب الميداني بالإجابة عن السؤال الثالث منها حتي يمكن للباحثة الوقوف علي واقع تنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا من جانبين أولهما: مؤشرات رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة، وثانيهما: الإطار الميداني لمعرفة مدي إسهام جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري من خلال توفير متطلبات إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة لأعضاء هيئة التدريس بها لتحقيق اقتصاد المعرفة، ثم يعقب ذلك تصور مقترح لدور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لتحقيق اقتصاد المعرفة للإجابة عن السؤال الرابع ، وفي ضوء ما سبق تتكون الدراسة من المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة

المحور الثاني: مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة

المحور الثالث: واقع تنمية رأس المال الفكري لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا

المحور الرابع: الإطار الميداني

المحور الخامس: تصور مقترح لتنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة

الإطار النظري

تناول الإطار النظري لهذه الدراسة ثلاثة محاور هي: المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة، والمحور الثاني: مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة، وتعرضهما الباحثة فيما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة

تناول المحور الأول بعدين هما: رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة من حيث مفهوم كل منهما، ثم أهم الخصائص التي تميزه كما يلي:

أولاً: رأس المال الفكري

يعتبر رأس المال الفكري في الاقتصاد الجديد أكثر أهمية من رأس المال المادي، ومن أبرز مؤشرات اقتصاد المعرفة أن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية يعتبر ركيزة للتطور ومحور التنمية وهدفها، ومن ثم تري الباحثة ضرورة الوقوف على مفهوم رأس المال الفكري وخصائصه

(1) مفهوم رأس المال الفكري

إن اقتصاد المعرفة يتطلب إمكانات خاصة تهيئ الأفراد للتجاوب مع تحدياته المتجددة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الارتقاء بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس لإنتاج المعارف المبتكرة ونشرها والسعي وراء تطبيقها لذا ينبغي على الجامعة توفير شبكات معلوماتية سريعة وآمنة وتجديد البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ورعاية الإبداع لتحقيق مستوى عال من التميز.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات سريعة نتيجة تعاظم دور المعرفة كعنصر هام من عناصر الإنتاج، مما أدي إلى الاعتماد على الأصول غير الملموسة فى تكوين القيمة الاقتصادية للمؤسسات والدول وتزداد هذه الظاهرة تأثيراً كلما اتجهنا نحو الاعتماد علي المعرفة، حتى أصبحت أهم عناصر رأس المال فى ظل اقتصاد المعرفة والمصدر الأساسي للميزة التنافسية(ياسين، 2007، 57)، لذا سعت المؤسسات إلى تدريب الأفراد العاملين بها وتنمية مهاراتهم ليكونوا قادرين على قيادة هذه المؤسسات وإنتاج المعارف الجديدة التى يتطلبها اقتصاد المعرفة.

وتعددت تعريفات رأس المال الفكري فهناك من يعرفه على أنه الموهبة والمهارات والمعرفة والعلاقات الممكن استخدامها لتكوين الثروة (ستيورات، 2004، 31) أي أن رأس المال الفكري يمكن تحويله إلى قيمة تسهم فى إيجاد الثروة.

ويعرف بأنه المعرفة والمهارات والابداعات الكامنة داخل المنظمة من خلال العقول البشرية التى تمتلكها تلك المنظمة (يمن، 2001م، 271) وبذلك ركز على أن رأس المال الفكرى يشمل رأس المال البشرى.

كما يعرف بأنه مجموعة من الأصول المعرفية المتفردة والمعتمدة على العقول البشرية المبدعة التى تؤدى إلى الإنتاج المستمر للأفكار والأساليب الجديدة التى تحقق قيمة مضافة للمنظمة وتدعم قدراتها التنافسية (صالح، 2009، 2) وبذلك أشار إلى دور رأس المال الفكرى في تحقيق الميزة التنافسية.

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية بأنه القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة للشركة: رأس المال التنظيمي ("الهيكلي")؛ والبشرية ويعامل

مصطلح "رأس المال الفكري" على أنه مرادف "للأصول غير الملموسة" (SHEHABAT, I., et al, 2008, 207 .)

وتري الباحثة أن رأس المال الفكرى عبارة عن مجموعة من الأصول المعرفية تتميز بقدرات متفردة لأفراد –تمثل نخبة من الكفاءات بالجامعة– قادرة على إنتاج ونشر وتطبيق الأفكار الجديدة والأساليب المتطورة التى تميز مؤسسة ما عن غيرها وتجعلها قادرة على المنافسة لتحقيق اقتصاد المعرفة.

ويتكون رأس المال الفكري من رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات كما يلي:

–**رأس المال البشري:** وهو الذي يتمثل في المعرفة المحفوظة فى ذهن الفرد، والذي لا يملكه المؤسسة، بل هو مرتبط بالفرد شخصياً، ويتضمن المهارات والمعارف والقدرات والخبرة والكفاءة التى يكتسبها الفرد من أداء العمل.

–**رأس المال الهيكلي:** وهو الذي يتمثل في القدرات الهيكلية للمؤسسة على الاستفادة

والاعتراف بالأفكار الجديدة والمفاهيم والمبادرات التى يقدمها الأفراد للمؤسسة، وبالتالي فهو يتضمن ثقافة المؤسسة، ويتضمن نوعين هما: الأول **رأس مال الابتكار** وهو رأس المال الذي يسمح للمؤسسة بالتجديد والابتكار والذي يمكن حمايته قانونياً مثل براءات الاختراع المسجلة وقيمتها، ويعد الاهتمام بالبحوث العلمية من أهم الوسائل التى تمكن المؤسسات الأكاديمية من ابتكار المعرفة وتحقيق ميزة تنافسية ، والنوع الثاني **رأس مال العمليات:** ويمثل ثقافة المؤسسة واستراتيجياتها ومدي تنفيذها لهذه الإستراتيجية وجودة القرارات ونسبة الاستثمار فى إدارة المعرفة وفى تكنولوجيا المعلومات مثل تخزين المعرفة وتعزيز عمليات تدفقها وتداولها بين الأفراد والمؤسسات.

-**رأس مال** العلاقات: ويعبر عن طبيعة العلاقات الإستراتيجية التى تربط المؤسسة بالمؤسسات المنافسة لها، أو أي طرف يمكن أن يسهم فى تطوير الأفكار وترجمتها إلى منتجات (السيد، 2008، 481-482) وعندما تتمكن المؤسسة من تحويل المعرفة الضمنية التى يمتلكها الأفراد إلى معرفة ظاهرة وواضحة تمتلكها المؤسسة وتتمكن من نشرها والاستفادة منها، فإن هذه المعرفة تعد رأس مال هيكلي أو بنيوي للمؤسسة (Daniels, 2009, P66)

(2) خصائص رأس المال الفكري

ويتميز رأس المال الفكري بخصائص عدة منها أنه:

1-رأس مال غير ملموس.

2-من الصعوبة بمكان قياسه بدقة.

3-الندرة: بمعني أن المعرفة مبنية على الخبرات الذاتية لأعضاء هيئة التدريس ومعرفتهم التطبيقية لنفس الجامعة وليس لجامعة أخرى

4-يتزايد بالاستعمال: فالتولدّ المتزايد للمعرفة في كل اتصال أو تبادل يعمل على زيادتها ويجعلها سريعة الانتشار والانتقال.

5-يمكن الاستفادة منه في مراحل وعمليات مختلفة في نفس الوقت: فالمعرفة هي الأساس في إنشاء المنتجات الجديدة أو تطوير وتحسين المنتجات الحالية وهي أساس القدرة في الوصول إلى مستويات عالية من النوعية والإبداع التقني وإنها مفيدة في تسويق وتسيير الموارد بشرية بطريقة تضمن تحقيق الكفاءة والفعالية للمؤسسة.

6-يتجسد في أشخاص لديهم الاستعداد لحمله: وبذلك لا يمكن تقليده بسهولة فالمعرفة في أي مؤسسة هي خاصة بها ولها بصماتها المميزة والتي لا تكتسب

إلا عبر فترة زمنية ومشاركتها من الجميع وتقاسم خبراتهم لذلك فهم مختلفون عن سائر المؤسسات الأخرى.

7-له تأثير كبير على المؤسسة: لأن المعرفة ستؤدي إلى تحسين في العمليات والمنتجات ومن ثم تحقيق قيمة مضافة أو تعد كذلك عند اكتشافها واستثمارها من قبل المؤسسة وتحويلها إلى قيمة لتكوين الثروة من خلال المعرفة وبذلك تمكن المؤسسة من تحقيق مكانة متميزة ومنافسة للآخرين.

8-لا يمكن تقليده بسهولة: فالمعرفة في أي مؤسسة هي خاصة بها ولها بصماتها المميزة والتي لا تكتسب إلا عبر فترة زمنية ومشاركتها من الجميع وتقاسم خبراتهم لذلك لا يمكن تقليدها من المؤسسات الأخرى.

9-لا يمكن إحلال بديل محله: لأنه مرتبط بالقدرة المميزة للمجاميع والتداؤب بين العاملين الذي لا يمكن نسخه وإحلاله محل المعرفة السابقة.

وبذلك يمكن القول إن رأس المال الفكري يعد الركيزة الأساسية في اقتصاد المعرفة من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عمليات إجراء البحوث والتطوير والإنتاج في شتى المجالات، كما أنه مصدر الابتكارات والاختراعات وتحقيق الثروة للمؤسسة، ويمكن التعرف إلى ذلك في ضوء الوقوف على مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه.

ثانيا: اقتصاد المعرفة

ويُعد اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي جديد يعتمد على قدرة المجتمع على توليد وابتكار معرفة جديدة، وقدرته على استخدامها وتطبيقها، وأصبحت المعرفة تمثل الثروة الحقيقية للدول، ومن ثم تري الباحثة ضرورة الوقوف على مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه.

(1) مفهوم اقتصاد المعرفة

لقد أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الافتراضي، اقتصاد الويب، ويعد مصطلحي الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعلومات أكثر المفاهيم السابقة شيوعاً وتداخلا مع اقتصاد المعرفة، حيث يختص الاقتصاد الرقمي بكل ما يتعلق بتقنيات المعلومات والتى تعتبر جزءاً من اقتصاد المعرفة (نجم، 2008، 184) وبذلك فإن اقتصاد المعرفة يتضمن الاقتصاد الرقمي والذي يمثل قاعدة رئيسة له.

أما اقتصاد المعلومات فيقتصر فى محتواه على إنتاج وتوزيع واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأنشطة إنتاجية، في حين أن اقتصاد المعرفة يشمل أنشطة اقتصادية أوسع وأشمل مثل: التعليم، والبحوث، والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، وبذلك فاقتصاد المعلومات أحد مكونات اقتصاد المعرفة ويمثل البنية التحتية له.

ويقوم اقتصاد المعرفة على إنتاج المعرفة التى تحقق قيمة معرفية مضافة، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بقيمة القدرات الفكرية للفرد بوصفه منتجاً للمعرفة ويلقي عليه مسئولية تطوير قدراته وتنمية مهاراته، كما يقع على المؤسسات مسئولية تنظيم رأس المال الفكري ورعايته (السويدي، 2004م، 11)، ولاقتصاد المعرفة تعريفات متعددة منها: تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هو الاقتصاد الذي يعتبر فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة المحرك الأساسي لعملية النمو والاقتصادي وخلق فرص التوظيف عبر كافة الصناعات (OECD,1996, P .9)

كما عرف بأنه ذلك الاقتصاد المبني على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة، حيث يقوم على فهم أكثر عمقا لدور

المعرفة ورأس المال البشري فى تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، فهو اقتصاد يلعب فيه الاستثمار فى المعرفة دور في تكوين الثروة ويرتبط بالابتكار والتجديد والتطوير (سعيد، 2004، 121).

وتري الباحثة أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد القائم على الاستثمار فى رأس المال الفكرى من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب، والبحث لإنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها فى خدمة المجتمع وتحقيق ميزة تنافسية للجامعة.

(2) خصائص اقتصاد المعرفة

تعتمد فكرة اقتصاد المعرفة على أن المعرفة تلعب دوراً متزايداً فى هذا الاقتصاد، والذي ويتميز بمجموعة من الخصائص منها:

1-الاعتماد على وجود شبكات للمعرفة: يتميز اقتصاد المعرفة بارتباطه بالتكنولوجيا التى تُمكن من نقل وتخزين ومعالجة المعلومات، وتسويقها، والانتفاع بها

ويوصف اقتصاد المعرفة بأنه شبكي، لاعتماده على تكنولوجيا الاتصالات التى أدت إلى توسيع التفاعل بين المؤسسات داخل الدولة وخارجها. فلم تعد المعرفة حكراً على مؤسسة أو دولة بعينها، كما أنها معقدة ومتشعبة، وأن مصادر الخبرة منتشرة ومتفرقة على نحو واسع بين المؤسسات والمناطق المتباعدة، مما يستدعي تكوين " شبكات المعرفة " لتحقق مساحة أكبر من التواصل (مولر، 2002،215).

2-الإعلاء من شأن الأفكار: فالأفكار تمثل الشاغل الأساسي فى اقتصاد المعرفة، فلم تعد الوظيفة الرئيسة للاقتصاد التوزيع الأفضل لعناصر الإنتاج

وإنما تتحدد بكيفية إدارة الابتكارات والابداعات لتكوين أفكار جديدة توجه وتسير الاقتصاد، لأن الأفكار تكتسب قيمتها من خلال العملية الإنتاجية والتطبيقية لها.

3-كثافة المعرفة: إن المعرفة متغيرة ولا نهائية وأصبحت الكفاءة التنافسية فى الاقتصاد العالمي معتمدة على مستوي الاستخدام الكثيف للمعرفة داخل كل قطاع من قطاعات العمل فى كل مجتمع.

وقد ترتب على كثافة المعرفة ظهور التراكم المعرفي بمعدلات هائلة وسريعة، وتجدد المعرفة الإنسانية فى دورات قصيرة بما يجعل تقادم المعرفة من أخطر مهددات العاملين فى حقول العلم والتقنية والإدارة وغيرها من المهن وثيقة الصلة التى تعتمد على منتجات البحث العلمي والتفكير الإنساني (شنودة، 2010، 4)، مما يتطلب التنمية المهنية المستمرة.

4-العالمية: يتميز اقتصاد المعرفة بالعالمية والوفرة والتنوع والانفتاح وتجاوز المكان، فهو اقتصاد منفتح على العالم بأسره والمعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد، ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يُمكّن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة. (رزيق والحمدان، 2013، 5)

5-الانفتاح: يتمتع اقتصاد المعرفة بمرونة وقدرة فائقة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، كما يتميز بأنه اقتصاد مفتوح، فلا توجد حواجز زمنية أو مكانية للدخول إليه والتعامل معه، وذلك بفضل التطورات التكنولوجية التى أدت إلى ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وقد أدي ذلك إلى تقلص قيود الزمان والمكان حيث أتاحت هذه التقنيات الفرص أمام الإنسان للتفاعل مع غيره فى نفس اللحظة وفى أي وقت مما يؤدي إلى تلاشي الحدود

بين العالم الحقيقي والخيالي، وهذا يعني قيام اقتصاد تتلاشي فيه الحدود بين عالم الواقع وعالم الخيال.

ولذلك يحتاج الإنسان إلى وعي بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد، ومسئولية الالتزام التقني بكل ما فيه، والحرص على احترام حقوق الأطراف المختلفة المتعاملة فيه.

6-التجدد والتواصل: يمتلك اقتصاد المعرفة القدرة الفائقة على التجدد والتواصل مع غيره من الاقتصاديات التى تسعي للاندماج فيه، حتى أصبح من الصعب فصله عنها، أو الإشارة إليها دون أن يكون الاقتصاد المعرفة موقعا فيها.

ويتميز هذا الاقتصاد بقدرته على التجديد نظراً لاعتماده على المصادر المعرفية التي تتجدد وتتنوع مجالاتها باستمرار، مما يتطلب الارتقاء بمنظومة البحث العلمي لما لها من دور في استثارة روح التجديد والتطوير في مختلف المجالات، حيث تحولت المعرفة فى هذا الاقتصاد إلى مورد اقتصادي متجدد ويفوق أهميته الأرض أو الموارد الاقتصادية الطبيعية، وذلك لأن أصوله الإنتاجية تتجدد باستمرار مع تجدد المعرفة وتطورها وكذلك مع تجدد المهارات والقدرات التى تمتلكها القوي البشرية المحركة لهذا الاقتصاد. وبالتالي غدت المعرفة المتجددة العامل الحاسم فى تكوين قيم مضافة لتحقيق الثروة والقوة (نجم،2008 ،192).

ومن الممكن أن تتكون القيمة المعرفية المضافة من خلال الاندماج بين مجالات المعرفة المختلفة والانتشار الواسع بينها، مما يساعد على تطور المعرفة، الأمر الذي يؤدى الى بروز إبداعات جديدة فى هذه مجالات معرفية تساعد فى تكوين قيم مضافة في هذا الاقتصاد (توفيق ويونس،2007، 21-22) يترتب عليها عائد ومردود وربح بشكل فوري وملموس.

المحور الثاني: مكانة تحقيق رأس المال الفكري بين وظائف الجامعة

للجامعة ثلاثة وظائف هي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبالنظر إليها من خلال تنمية رأس المال الفكري نجد أن البحث العلمي من خلاله يتم إنتاج المعرفة وتوليد الأفكار وبناء المعرفة اللازمة لسوق العمل وتعد الجامعة مركز اشعاع حضارى وهى تؤدى دوراً هاماً فى ممارسة البحث العلمى والذي يعد مقياساً لمستواها الأكاديمى ويساعد الجامعة في ذلك وجود أعضاء هيئة التدريس المختصين في جميع المجالات، وتوافر مصادر جمع البيانات اللازمة للبحث العلمى والمختبرات لإجراء الدراسات العملية ، ويعتبر التدريس أحد مجالات نشر المعرفة، أما خدمة المجتمع فتكون بتطبيق المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس لمساعدة المجتمع علي مواجهة مشكلاته المختلفة.

ويعتبر التعليم الجامعي أساس تقدم ورقى المجتمعات حيث يهدف إلى تطوير التعليم والمعرفة والقيم الروحية والفهم والإدراك الذي يحتاج إليه الفرد في كل مناحي الحياة، فهو وسيلة للحصول على معلومات تزيد من ثقافة الإنسان، وتوسيع مداركه كما يعمل على تنمية القوى البشرية من جميع جوانبها علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً بشكل يتسق ومتطلبات العصر ومتغيراته.

بالإضافة إلي تبنى فكرة الإبداع باستثمار رأس المال الفكري داخل الجامعة عن طريق تشجيع أعضاء هيئة التدريس لإيجاد معارف جديدة، والوصول للمعرفة المتاحة بطريقة سهلة وممكنة مما يجعل من الجامعة صرحاً للتقدم العلمي ومركزاً لمواجهة مشكلات المجتمع، وتوفير سبل التنمية لتلك الموارد لتستطيع تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره لزيادة القدرة التنافسية وبناء إستراتيجية متكاملة تقوم على تعزيز الدافعية لدى الجميع للمشاركة في خطط وبرامج للتعلم مدى الحياة ووضع الضوابط اللازمة لذلك.

وفي الدول المتقدمة تحتل الجامعة مكانة متميزة تمكنها من صناعة اقتصاد المعرفة حيث تغيرت الرسالة المؤسسية للجامعة من الحفاظ على الثقافة إلى إنتاج المعرفة ذات القيمة الاقتصادية، وأدت شدة المنافسة بين المؤسسات الصناعية إلى ارتباط معظم المناهج الدراسية والمعرفة داخل الجامعة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي الناشئ، وفي النصف الأخير من القرن العشرين، بدأت الجامعات في التطلع للحصول على مواردها الخاصة من خلال الأنشطة الريادية في مجالات البحث والتعليم والخدمات(Lee, Jenny J. et al., 2005, 193) ، فهي تنتج أفراداً مؤهلين تأهيلا عالياً يحتاجهم هذا الاقتصاد، وفى نفس الوقت تنتج المعرفة التى تدفع إلى الابتكار وزيادة الإنتاجية وتحقيق القدرة التنافسية ، أما الجامعات المصرية فدورها محدود في إنتاج المعارف مما يجعلها غير مؤهلة للمشاركة في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

وهناك بعض المشكلات التى تعوق جامعة طنطا عن أداء دورها فيما يتعلق بإنتاج ونشر وتطبيق المعرفة منها: ضعف قواعد بيانات النشاط البحثى، وضعف البنية التحتية من حيث نقص أجهزة الكمبيوتر والمكتبات، كما أن معظم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة غير قادرين على التعامل مع IT، بالإضافة إلى عدم وجود مركز لتسويق نتائج الأبحاث التطبيقية. (جامعة طنطا،2009 ،36-40)

ويستوجب اقتصاد المعرفة إحداث تغيرات جذرية في بنية وأهداف التعليم الجامعي، بحيث تتسق مع التغيرات المختلفة التى يفرضها هذا الاقتصاد، حتى تستطيع تحقيق التميز والقدرة على المنافسة، واستحداث محاور جديدة للتنمية، والمشاركة في تطوير البحث العلمى وفق خطط استراتيجية مدروسة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1-التوجه نحو تكامل المعرفة: يعد تكامل المعرفة واتساع نطاقها في عصر اقتصاد المعرفة ركيزة أساسية لتطوير التعليم الجامعى، فلم تَعد خريطة المعرفة جزراً منعزلة بل أصبحت منظومة شديدة الاندماج تتداخل فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية مع العلوم الطبيعية وتمتزج في إطارها المعارف بالخبرات (ضاحي، 2008، 44 – 45) من أجل توفير نوعية من الخبراء ذوي رؤية شمولية تجيد استخدام الأساليب البحثية المتكاملة والفعالة مما يسهم في تقدم المعرفة وتحقيق التنافسية.

2-التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: تعد التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مطلبا لتطوير مهاراتهم وتحسين قدراتهم بما يتوافق مع التغيرات المعرفية المتسارعة، وبظهور اقتصاد المعرفة باتت برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس نوعاً من الاستثمار البشرى والأكاديمى الذي يجب أن تتضمنه خطط وسياسات الجامعة.

ومن أهم أهداف برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس: تطوير معارفهم الأكاديمية ومهاراتهم التدريسية، وتوجيههم إلى المستجدات والأفكار والرؤى الجديدة في مجال التخصص وفي مجال تقنيات التعليم الحديثة، وتنمية قدرتهم على الابتكار، ومساعدتهم على فهم المشكلات التعليمية وأسبابها وكيفية مواجهتها، وتنمية مهاراتهم البحثية وتشجيعهم على إجراء بحوث لمعالجة قضايا المجتمع، وتوجيههم إلى العمل في فريق والعمل التعاونى لتحقيق مستوي أداء أفضل.

3- تحقيق الميزة التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعي: تعتبر الجامعات المراكز الأساسية لإنتاج المعرفة ويفرض اقتصاد المعرفة عليها ضرورة الوصول إلى مستويات أداء متميزة والبحث عن حقول معرفية جديدة تتيح لها التميز بين

الجامعات الأخري، حيث تكمن القيمة الحقيقية للجامعة في إنتاجيتها البحثية، والسبب وراء ذلك يرجع إلى أن البحث العلمي هو الذي ينتج المعرفة الجديدة، وهو أساس الإبداع والابتكار، وبالقدر الذي تستطيع فيه الجامعة أن تضيف معرفة جديدة، وتحقق ابتكارات وإبداعات، تكون قيمتها الحقيقية في الوسط الأكاديمي العالمي.

4-تيسير المشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني: تعمل المشاركة المجتمعية على توظيف المعرفة في خدمة المجتمع وتحويل الجامعات إلى مجتمعات تعلم وهي من ركائز اقتصاد المعرفة، ومن العوامل التى تساعد على نجاح هذه المشاركة وضع إستراتيجية محددة الأهداف، وتنمية قنوات الاتصال الفعال، والحرص على تبادل المعلومات بينهما، والمرونة في العلاقات.

ويؤكد اقتصاد المعرفة على ضرورة المشاركة بين الجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني من خلال تنفيذ مشروعات لصالحها، وتقديم استشارات علمية لها أو إنتاج مشروعات بحثية تلبى احتياجاتها، ويساعدها على تطبيق نتائج بحوثها وتسويقها.

5-تسويق الأنشطة الجامعية: لقد أدى ظهور اقتصاد المعرفة إلى إحداث تغير فى طبيعة عمل الجامعة، بحيث أصبح التعليم الجامعي استثماراً يوظف أنشطته المختلفة لتحقيق قوة اقتصادية من خلال تسويقها بغرض رفع كفاءة الأداء الجامعى، وزيادة نصيب الجامعة من الإنتاج العلمي والتكنولوجي، وتحويل بعض الوحدات الأكاديمية إلى وحدات ذات طابع خاص لتقديم الأنشطة الخدمية التى تفيد المجتمع.

6- تطوير البحث العلمى وتسويق نتائجه : يمثل البحث العلمي العمود الفقرى للاقتصاد المعرفي، وبقدر الازدهار البحثي والابتكاري داخل مجتمع ما، تكون

فرصته في التحول إلى اقتصاد المعرفة، ويعتبر البحث العلمى أحد المؤشرات عند المفاضلة بين الجامعات باعتبارها بيوت خبرة تسخر البحث العلمى لخدمة المجتمع، وتحقيق التقدم والرقى مما دفع جامعات بالدول المتقدمة نحو المجالات التى يحتمل أن تحقق لها إنتاجية أكثر وأداء أفضل فتجعلها قادرة على المنافسة والاستجابة للمؤشرات العالمية لتصنيف الجامعات (Hazellorn,2009, 11) وهذا مدعاة لحرص الجامعات المصرية علي الاهتمام بجودة البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس حتى تسهم فى اقتصاد المعرفة.

وبذلك تسهم الجامعة فى اقتصاد المعرفة حيث تتعامل مع المعرفة في أرقى

مستوياتها، لذا ينبغي توجيه البحث العلمي لاستشراف المستقبل ومعالجة مشكلات المجتمع الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وتسويق البحوث وتطبيق نتائجها.

المحور الثالث: واقع تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا

يقوم اقتصاد المعرفة على ركائز عديدة منها مدي فاعلية نظم البحث والتطوير في تكوين الإنتاج المعرفي، وتستطيع جامعة طنطا المساهمة في اقتصاد المعرفة ويمكن الوقوف علي ذلك من خلال تنميتها لرأس المال الفكري لدي أعضائها وهذا يتطلب من الجامعة مساعدة أعضاء هيئة التدريس علي التنمية المهنية المستمرة وتشجيع روح البحث العلمي وتمويله وإرسال أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية للدول المتقدمة وتشجيع المتميزين بجوائز تشجيعية وتقديرية وتميز علمي وإثراء المجتمع من خلال البحوث والدراسات

التي ينتجونها وتيسر لهم الجامعة نشرها محلياً ودولياً، والتي تمثل أسس هامة في تحقيق الأهداف المنشودة للجامعة في الوصول إلى اقتصاد المعرفة.

ويمثل أعضاء هيئة التدريس الأساس الذي تعتمد عليه الجامعة في تحقيق دورها نحو إنتاج المعرفة وتطويرها، إلا أن القيام بهذا الدور يتوقف على توفير المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة بتوفير بيئة تكنولوجية وأكاديمية واجتماعية تساعدهم على القيام بدورهم بفاعلية في مجال البحث العلمي، وتمكنهم من إنتاج المعرفة المبتكرة وتهيئ لهم الوسائل لنشرها وتطبيقها ومن ثم تسهم في تحقيق اقتصاد المعرفة.

ومن هذا المنطلق تحاول الباحثة الوقوف على واقع تنمية رأس المال الفكري بجامعة طنطا من خلال بعدين أساسيين؛ أولهما مؤشرات رأس المال الفكري بها لتحقيق اقتصاد المعرفة، وثانيهما إجراء دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمعرفة آرائهم حول مدي توفير الجامعة لمتطلبات إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة حتى يتسنى تحقيق اقتصاد المعرفة كما يلي:

أولاً: مؤشرات رأس المال الفكري بجامعة طنطا لتحقيق اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من المؤشرات تبرز واقع رأس المال الفكري بالجامعة من خلال:

(1) تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس

شهد القرن الحادي والعشرين العديد من التحولات والتغيرات في جميع أوجه الحياة مما ألقي عبءً علي التعليم الجامعي لتنمية الموارد البشرية ذات الكفاءات، والتي تتوافر لديها المعرفة العلمية والعملية، والقدرة على الإبداع وهو الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد المعرفة مما يؤكد علي ضرورة إيجاد طرائق تربوية جديدة للتعليم بحيث تعتمد علي التعلم الذاتي والتعلم مدي الحياة والتدريب والتنمية المهنية المستمرة لمواكبة المستجدات المعرفية، وأصبحت مسئولية الجامعة صناعة المعرفة وامتلاكها والقدرة على توظيفها ، وتجديدها باستمرار، وتتم تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا من خلال المركز الدولي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات من خلال ستة عشر برنامجاً كما يتضح من جدول (2)

جدول (2) عدد أعضاء هيئة التدريس المتدربين بالمركز من2011 إلى 2016

م	اسم البرنامج	عدد مرات تكرار البرنامج	عدد المشاركين
1	النشر العلمي	54	1026
2	إدارة الوقت	53	979
3	معايير الجودة في العملية التدريسية	54	972
4	نظم الامتحانات وتقويم الطلاب	52	1031
5	التخطيط الاستراتيجي	49	930
6	تنظيم المؤتمرات العلمية	49	929
7	إدارة الفريق البحثي	47	845

م	اسم البرنامج	عدد مرات تكرار البرنامج	عدد المشاركين
8	الإدارة الجامعية	46	853
9	مهارات الاتصال في أنماط التعليم المختلفة	45	801
10	مشروعات البحوث التنافسية محلياً وعالمياً	44	815
11	سلوكيات المهنة	41	744
12	العرض الفعال	51	935
13	استخدام التكنولوجيا في التدريس	45	801
14	نظام الساعات المعتمدة	41	760
15	أخلاقيات البحث العلمي	47	836
16	جوانب مالية وقانونية في الأعمال	24	522
الإجمالي		742	13679

المصدر (المركز الدولي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات ،2016)

يتضح من جدول (2) أن هناك خمس برامج تعتبر أمور أساسية في تنمية رأس المال الفكري بالجامعة وهي: النشر العلمي، تنظيم المؤتمرات العلمية، إدارة الفريق البحثي، مشروعات البحوث التنافسية محلياً وعالمياً، أخلاقيات البحث العلمي، وقد تم تدريب عدد4451 من أعضاء هيئة التدريس أي بنسبة 32.5% من إجمالي عدد الحاصلين على دورات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.

(2) المشروعات البحثية الممولة من وحدة حساب البحوث بجامعة طنطا

اهتمت جامعة طنطا بالمشروعات البحثية وتمويلها من صندوق البحوث بها وتم ذلك على ثلاث مراحل كما يتضح من جدول (3)

جدول (3) المشروعات البحثية الممولة من صندوق البحوث من 2009 وحتى 2017

م	المحور البحثي	2012-2009		2014-2012		2017-2015	
		عدد المشروعات	عدد المشاركين	عدد المشروعات	عدد المشاركين	عدد المشروعات	عدد المشاركين
1	المياة	2	4	6	38	5	29
2	الفيروسات الكبدية	3	9	6	31	0	0
3	الخلايا الجذعية	0	0	7	51	0	0
4	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية	5	19	8	44	0	0
5	الطاقة المتجددة والمستدامة	0	0	3	14	2	15
6	علوم وهندسة المواد	6	20	5	20	0	0
7	العلوم الهندسية	6	22	2	14	0	0
8	الصحة العامة	8	30	0	0	0	0
9	علوم البيئة	7	24	0	0	0	0
10	قضايا التعليم والتنشئة الاجتماعية	2	2	1	6	0	0
11	الاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية	0	0	2	11	0	0
12	زراعة الأعضاء البشرية	0	0	0	0	2	35

م	المحور البحثي	2012-2009		2014-2012		2017-2015	
		عدد المشروعات	عدد المشاركين	عدد المشروعات	عدد المشاركين	عدد المشروعات	عدد المشاركين
13	الهندسة الوراثية والحيوية وتطبيقاتها	0	0	0	0	2	29
14	علوم وتكنولوجيا النانو	0	0	0	0	5	31
الإجمالي		130	39	229	40	139	16

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 174)

يلاحظ من جدول (3) أن جامعة طنطا اتجهت إلي مجالات حيوية هامة في المرحلة الأخيرة من الخطة، وهي: علوم وتكنولوجيا النانو، الهندسة الوراثية والحيوية وتطبيقاتها، وزراعة الأعضاء البشرية، إلا أنه في الوقت نفسه يؤخذ علي الجامعة تناقص عدد المشروعات البحثية إلي أقل من النصف فعلي حين كانت أربعين مشروعاً في (2012-2014)، نقصت إلي ستة عشر مشروعاً في (2015-2017)، كما نقص عدد أعضاء هيئة التدريس المشتركين في هذه المشروعات إلي ما يقرب من النصف.

كما يلاحظ اختفاء بعض المشروعات البحثية في المرحلة الأخيرة من خطة هذه المشروعات وهي: قضايا التعليم والتنشئة الاجتماعية، الفيروسات الكبدية، الخلايا الجذعية، الصحة العامة، علوم البيئة، تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، والاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية، رغم أهميتها للإنسان والمحافظة على صحته وسلامته والبيئة الآمنة من حوله ومعالجته ووقايته من الأمراض مما قد يعوقه عن المشاركة في تنمية المجتمع ويؤثر سلباً في اقتصاد المعرفة، كما اختفت المشروعات في مجال العلوم الهندسية، وعلوم وهندسة المواد.

(3) عدد أعضاء هيئة التدريس المبعوثين في مهمات علمية من جامعة طنطا

شجعت جامعة طنطا أعضاء هيئة التدريس على الابتعاث في مهمات علمية حتى

ينقلوا خبرات الجامعات المتقدمة ويفيدوا الجامعة، ويتضح ذلك من خلال جدول (4)

جدول (4) عدد أعضاء هيئة التدريس المبعوثين في مهمات علمية

م	الكلية	2012	2013	2014	2015	2016
1	التجارة	3	4	5	4	0
2	التربية	0	0	0	1	1
3	الزراعة	3	4	3	6	0
4	الصيدلة	1	1	1	1	0
5	الطب	6	2	7	7	7
6	العلوم	6	14	8	7	3
7	التربية النوعية	0	0	0	1	0
8	الهندسة	3	5	8	5	3
9	طب الأسنان	0	0	1	0	0
الإجمالي		22	30	33	32	14

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 207)

يلاحظ من جدول (4) تناقص عدد أعضاء هيئة التدريس المبعوثين من جامعة طنطا في مهمات علمية إلي أقل من النصف حيث بلغ أربعة عشر

عضو هيئة تدريس عام 2016، في حين تراوحت أعدادهم ما بين ثلاثين إلى ثلاثة وثلاثين عضواً من عام 2013 إلى 2015، مما يؤدي إلى افتقاد الجامعة للخبرات المتجددة للدول المتقدمة ومن ثم قد يؤثر سلباً في دورها لتحقيق اقتصاد المعرفة.

(4) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز من جامعة طنطا

قدمت جامعة طنطا جوائز مختلفة لأعضاء هيئة التدريس المتميزين بها، كما يتضح من جدول (5)

جدول (5) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين علي جوائز من الجامعة

م	العام الجامعي	التشجيعية	التقديرية	التميز الجامعي	أفضل أداء مؤسسي	الإجمالي
1	2012/2011	7	3	2	0	12
2	2013/2012	4	1	1	1	7
3	2014/2013	7	3	1	0	11
4	2015/2014	7	3	2	1	13
الإجمالي		25	10	6	2	43

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 210)

يلاحظ من جدول (5) أن عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز من الجامعة 43 جائزة خلال 4 سنوات أي في المتوسط 10 جوائز سنوياً وهو عدد قليل.

(5) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على مكافآت النشر الدولي

يعد النشر العلمي من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة الجهود المبذولة في مجال إنتاج المعرفة، وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية دل ذلك على توجه الجامعة نحو اقتصاد المعرفة، وقد قدمت جامعة طنطا مكافآت لأعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بالنشر الدولي، كما يتضح من جدول (6)

جدول (6) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على مكافآت النشر الدولي

م	العام الجامعي	عدد البحوث	قيمة الجائزة بالألف جنيه
1	2012/2011	135	292
2	2013/2012	290	811
3	2014/2013	210	621
4	2015/2014	125	368
5	2016/2015	32	99
الإجمالي		792	2191

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 211)

يلاحظ من جدول (6) تناقص عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على مكافآت النشر الدولي بشكل ملحوظ فقد انخفض في عام 2016/2015 إلي أقل من الثمن في عام 2013/2012، مما يدلل على تناقص دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري ومن ثم تحقيق اقتصاد المعرفة.

(6) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية والتميز العلمي من هيئات ومؤسسات دولية

وفي إطار تميز جامعة طنطا حصل عدد من أعضاء هيئة التدريس بها على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية والتميز العلمي من هيئات ومؤسسات دولية، كما يتضح من جدول (7)

جدول (7) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على مكافآت النشر الدولي

م	نوع الجائزة	عدد الحاصلين عليها	الكلية	سنة الحصول عليها
1	جائزة التميز العلمي في الكيمياء	2	العلوم	2012
2	جائزة الابتكار في التعليم والتعلم	1	العلوم	2014
3	جائزة الدولة للتفوق في العلوم الهندسية	1	الهندسة	2014
4	جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية	1	الهندسة	2015
5	جائزة أ.د/عبد الحميد شومان للباحثين العرب	1	الهندسة	2015
الإجمالي		6		

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 212)

يلاحظ من جدول (7) أن عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية والتميز العلمي من هيئات ومؤسسات دولية، ستة

جوائز فقط خلال 3 سنوات، وهو عدد قليل جداً، بالإضافة إلي أنه في مجالي العلوم والهندسة فقط.

(7) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز براءات الاختراع

يمثل عدد براءات الاختراع الممنوحة لمؤسسة ما مؤشراً على ارتفاع إنتاجيتها وتعد براءات الاختراع أداة رئيسة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وبموجبها يحظر على الآخرين استخدام البراءة إلا بموافقة صاحبها، ويشترط أن يتوافر فيها: الجدة والقابلية للتطبيق، وهناك عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا حاصلين على براءات اختراع، كما يتضح من جدول (8)

جدول (8) عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين علي براءات اختراع

م	الكلية	التخصص	السنة	العدد
1	الطب	جراحة القلب والصدر	2012	1
2	الصيدلة	تكنولوجيا الصيدلة	2013	1
3	التمريض	أمراض النساء	2013	1
4	التمريض	أمراض النساء	2014	1
5	الهندسة	هندسة فلزية	2014	1
6	الهندسة	كهرباء	2014	1
7	طب الأسنان	أسنان	2014	1
الإجمالي			7	

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 212)

يلاحظ من جدول (8) أن عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على براءات اختراع، سبعة جوائز خلال 3 سنوات، موزعة على 5 كليات؛ جائزة للطب، والثانية للصيدلة والثالثة لطب الأسنان، وجائزتين لكل من التمريض والهندسة.

(8) عدد المؤتمرات والندوات التي شارك فيها أعضاء هيئة التدريس

ساهمت جامعة طنطا في نفقات حضور المؤتمرات لأعضاء هيئة التدريس بها، ويوضح جدول (9) عدد أعضاء هيئة التدريس المشتركين في المؤتمرات كما يلي:

جدول (9) عدد أعضاء هيئة التدريس المشتركين في مؤتمرات من2012 إلى 2015

م	بيان بالمؤتمرات	2012	2013	2014	2015
1	المؤتمرات والندوات خارج مصر	236	250	304	134
2	المؤتمرات والندوات داخل مصر	72	88	114	73
3	المؤتمرات والندوات داخل الجامعة	20	28	21	27
4	أعضاء هيئة التدريس المشاركين في مؤتمرات خارجية	570	680	408	147
5	مساهمات الجامعة في المؤتمرات الداخلية بالألف جنية	226	209	130	544
6	مساهمات الجامعة في المؤتمرات الخارجية بالألف جنية	1291	1241	1326	1058

المصدر (جامعة طنطا ،2016، 213)

يلاحظ من جدول (9) أن عدد أعضاء هيئة التدريس المشتركين في مؤتمرات قد انخفض إلى الربع في عام 2015 مقارنة بعام 2012، كما يلاحظ انخفاض عدد المؤتمرات والندوات التي حضرها أعضاء هيئة التدريس إلى ما يقرب من النصف، كما انخفضت مساهمة الجامعة في المؤتمرات الخارجية مما يقلل من فرصة الجامعة في نشر المعرفة المنتجة بها دولياً.

(9) التعلم الذاتي

إن التغير سمة العصر ومكوناً من مكوناته نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي لوسائل الاتصال، وأصبحت قدرة أي مؤسسة على النجاح مرهونة بقدرتها على التعامل مع تلك المتغيرات بإيجابية وفعالية، والجامعة مؤسسة منتجة للمعرفة صار محتماً عليها التعامل مع تلك المتغيرات باعتبارها محدداً من محددات قدرتها على البقاء والاستمرار، وفى هذا السياق أصبحت مفاهيم التسويق والتنافسية وانتشار نظريات التعلم الذاتي والتعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني قضايا ذات أهمية، لذا يعتمد أعضاء هيئة التدريس علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في تنمية رأس المال الفكري لديهم بالتعلم الذاتي.

المحور الرابع: الإطار الميداني

ويتم فيه عرض لإجراءات الإطار الميداني وتطبيق أداة الدراسة وتحليل وتفسير النتائج كما يلي:

المقطع 1.01 أولاً: إجراءات الإطار الميداني

تضمنت بناء الاستبانة، ومراحل هذا البناء وخطواته، وتحديد عينة الدراسة، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات.

(1) بناء أداة الدراسة: تم بناء الاستبانة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات ذات الارتباط بموضوع الدراسة، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على

(43) عبارة موزعة على ثلاثة محاور تتضمن مدي إسهام جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري من خلال توفير متطلبات إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة لأعضاء هيئة التدريس بها لتحقيق اقتصاد المعرفة، ويوضح جدول (10) محاور الاستبانة وعدد عباراتها كما يلي:

جدول (10) محاور الاستبانة وعدد العبارات التي يتضمنها كل محور

م	المحـــاور	عدد العبارات
1	**المحور الأول: المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	**16**
2	**المحور الثاني: المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	**17**
3	**المحور الثالث: المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	**10**
الإجمـــالي		**43**

يتضح من الجدول السابق أن عدد محاور الاستبانة ثلاثة محاور، وعدد عباراتها (43) عبارة، يتضمن المحور الأول (16) عبارة بنسبة (37,2%) من إجمالي عبارات استمارة المقابلة، المحور الثاني (17) عبارة بنسبة (39,5%)، المحور الثالث (10) عبارات بنسبة (23,3%).

(2) صدق الأداة

اعتمدت الدراسة على " صدق المحكمين" حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة

من الأساتذة المختصين في التربية بهدف اختبار صدق محتوى الأداة، وقد طُلب منهم إبداء وجهة نظرهم حول مدى اتفاق بنودها مع الهدف الذى وضعت من أجله، كما طُلب منهم تعديل أو إضافة أو حذف ما يلزم وتضمنت الأداة في صورتها المبدئية خمسين عبارة ، أجمع المحكمون علي استبعاد عدد سبع عبارات لعدم تطابقها مع محاور الأداة، فجاءت الاستبانة في صورتها الحالية متضمنة ثلاثة وأربعين عبارة، كما اعتمد علي صدق الاتساق الداخلي ويقصد به مدى الارتباط بين درجات كل عبارة من العبارات مع المحور الذي تنتمي إليه، ودرجة ارتباط كل محور مع الدرجة الكلية لاستمارة المقابلة.

وقد قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه وبالدرجة الكلية للأداة بعد حذف درجة المفردة من درجة المحور أو من الدرجة الكلية للاستبانة باعتبار باقي المفردات محكاً للمفردة، على أن تكون قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01 لكي تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الصدق الداخلي، كما تم استخراج معامل ارتباط درجة كل بعد بدرجة الأبعاد الأخرى والدرجة الكلية، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (11) معامل ارتباط بيرسون بين محاور الاستبانة

م	المحـاور	المجموع الكلي
1	**المحور الأول: المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	0,990**
2	**المحور الثاني: المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	0,991**
3	**المحور الثالث: المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	0,939**

**دالة عند مستوى 0,01

ويتضح من الجدول السابق أن جميع أبعاد الاستبانة ترتبط فيما بينها ارتباطاً موجباً عند مستوى دلالة (0,01) وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي للأبعاد مع الدرجة الكلية للاستبانة.

(3) ثبات الأداة

يقصد بالثبات دقة المقياس أو اتساقه، ومعامل الثبات هو معامل ارتباط بين المقياس ونفسه، فنحن نحسب معامل الثبات بحساب معامل الارتباط بين درجات المقياس ونفسه، أو بين درجات المقياس وصورة أخرى مكافئة له (أبو علام ،2001، 417)، وقد قامت الباحثة بحساب الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ على عينة من أعضاء هيئة التدريس من خارج عينة الدراسة (ن= 50) فكان معامل الثبات للمقياس ككل وكذلك لمحاوره الثلاثة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (12) معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) للاستبانة ومحاورها الثلاثة

م	المحـاور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	**المحور الأول: المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	**16**	0,968
2	**المحور الثاني: المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	**17**	0,971
3	**المحور الثالث: المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة**	**10**	0,946
الإجمـالي		43	0,987

يتضح من جدول (12) ارتفاع معامل الثبات لاستمارة المقابلة ككل (0,987) وكذلك لكل من محاورها الفرعية كل على حدة، والذي يقترب من الواحد الصحيح، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات.

(4) عينة الدراسة

نظرًا لصعوبة دراسة مجتمع بأكمله من كافة الجوانب، يلجأ الباحثون إلى دراسة المجتمع من خلال عينة ممثلة لهذا المجتمع، للحصول على معلومات عن المجتمع الأصلي لها ، ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا في (13) كلية، وهى: الطب، طب الأسنان، الصيدلة، العلوم، الهندسة، التمريض، الزراعة، التجارة، التربية، التربية الرياضية، التربية النوعية، الحقوق، الآداب، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالكليات السابقة (2400) عضواً (جامعة طنطا ،2016، 169)، وقامت الباحثة باختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس من كليات جامعة طنطا ممثلة لهذا المجتمع بلغ قوامها (332) مفردة بنسبة (13,83%) من المجتمع الأصلي البالغ عدده

(2400) عضواً، وقد اعتمدت الباحثة على طريقة معادلة Krejcie and Morgan(1970) في سحب عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الأصل بنسبة ثقة 95% وبمعنوية 0,05"، وهي نفس نتيجة الجداول الإحصائية لـ "كيرجسى ومورجان" للمجتمعات التي يبلغ عددها (2400) مفردة (Cohen, et al,2007,101-103)، ويوضح جدول (13) توزيع أفراد العينة وتمثيلها لمجتمع الدراسة الأصلي كما يلي:

جدول (13) توزيع أفراد عينة الدراسة

م	الكلية	عدد المجتمع الأصلي بالكلية	العينة المأخوذة
1	الطب	1031	143
2	طب الأسنان	124	17
3	الصيدلة	44	6
4	العلوم	283	39
5	الهندسة	156	22
6	التمريض	79	11
7	التجارة	93	13
8	التربية	138	19
9	التربية النوعية	92	13
10	التربية الرياضية	116	16
11	الزراعة	60	8
12	الآداب	159	22
13	الحقوق	25	3
الإجمالي		2400	332

يوضح الجدول السابق تمثيل عينة الدراسة لأعضاء هيئة التدريس بالكليات السابقة بنسبة (13,83%) من المجتمع الأصلي بكل كلية. ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب متغير الدراسة – نوع الكلية – توزيعاً عشوائياً كما يلي:

جدول (14) توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع الكلية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
نوع الكليـة	عملية	246	74,1
	نظرية	38	11,4
	نظرية وعملية	48	14,5
	الإجمـالي	332	100,0

المقطع 1.02 ثانياً: عرض نتائج الإطار الميداني

في هذا الجزء من الدراسة تم عرض وتفسير النتائج لعينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محاور الاستبانة، وكذلك نتائج الفروق بحسب متغير نوع الكلية.

المقطع 1.03 (1) النتائج المتعلقة بترتيب محاور الاستبانة

أوضحت نتائج الدراسة أن درجة تحقق متطلبات تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا جاءت ضعيفة على مجمل الاستبانة مجملة ومحاورها الفرعية تبعاً لمقياس ليكرت الثلاثي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(15) استجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة

م	المحـاور	المتوسط العام لمدى تحقق كل محور	درجة التحقق	الترتيب
1	المحور الأول: المتطلبات المتعلقة	1,49	ضعيفة	2
2	المحور الثاني: المتطلبات المتعلقة	1,57	ضعيفة	1
3	المحور الثالث: المتطلبات المتعلقة	1,27	ضعيفة	3

** دالة عند مستوى 0,01

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1-متطلبات تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا ذات تحقق منخفض من وجهة نظرهم حيث تراوحت متوسطاتها بين (1,27)، و(1,49).

2-وعلى ذلك يمكن ترتيب أبعاد الاستبانة من حيث درجة التحقق كما يلي:

أ-المحور الثاني (المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة) والذي يُعد أعلى محاور الاستبانة من حيث درجة التحقق حيث بلغت نسبة متوسط الإجمالي لعباراته (1,57)، وفي ذلك دلالة على أن عملية نشر المعرفة تُعد الأكثر تحققاً بين ما تؤديه الجامعة من متطلبات لتنمية رأس المال الفكري.

ب-المحور الأول (المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة) وبمتوسط قدره (1,49) لإجمالي عباراته.

جـ-المحور الثالث (المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة) ويُعد أدني محاور الاستبانة من حيث درجة التحقق حيث بلغت نسبة المتوسط الإجمالي لعباراته (1,27).

وفي ذلك دلالة على أهمية بذل الجامعة مزيد من الجهد لتنمية رأسمالها الفكري، كي تحقق الدور المنوط بها في استثمار قدرات علمائها لتحقيق اقتصاد المعرفة.

المقطع 1.04 (2) تفسير نتائج المحور الأول: المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

تسهم الجامعة بدور فعال في رقى الفكر من خلال الإبداع والابتكار لإنتاج المعرفة، وتعبر المعرفة عن حصيلة البحث العلمي والدراسات الميدانية والمشروعات الابتكارية والخبرات والتجارب والاستراتيجيات، وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري وتشكل الأصول الفكرية لأعضاء هيئة التدريس عبر الزمان، ويندرج بهذا المحور (16) عبارة تمثل متطلبات إنتاج المعرفة، ويوضح جدول (16) استجابات أفراد العينة حول المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة على النحو التالي:

جدول(16) استجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

م	العبـــارة		درجة التحقق			الوزن النسبي	الترتيب حسب الوزن النسبي	كا٢	الدلالة الاحصائية**
			بدرجة كبيرة	بدرجة ضعيفة	لا تتحقق				
١	توفير فرص مستمرة ومتنوعة لتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وزملائهم بالجامعات الأخرى	ك	٧٢	١٤٤	١١٦	١،٨٧	٤	٢٣،٨٠٧	دالة
		%	٢١،٧	٤٣،٤	٣٤،٩				
٢	منح أعضاء هيئة التدريس إجازات تفرغ علمي لإنجاز أبحاثهم العلمية	ك	١٢	٥٤	٢٦٦	١،٢٣	١٣	٣٣٥،٠١٢	دالة
		%	٣،٦	١٦،٣	٨٠،١				
٣	إقامة مراكز للتميز البحثي لتأسيس منظومة البحث وفقا للمتطلبات المجتمعية	ك	١٩	٦٥	٢٤٨	١،٣١	٩	٢٦٥،١٩٩	دالة
		%	٥،٧	١٩،٦	٧٤،٧				
٤	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث ذات المردود التطبيقي في المجتمع	ك	١٤	٧٣	٢٤٥	١،٣٠	١٠	٢٦٠،٣١٩	دالة
		%	٤،٢	٢٢،٠	٧٣،٨				
٥	تقليل أعباء أعضاء هيئة التدريس بما يساعد في أداء مهامهم البحثية	ك	٥	٣٧	٢٩٠	١،١٤	١٦	٤٤٠،٥٣٦	دالة
		%	١،٥	١١،١	٨٧،٤				
٦	إنشاء وحدات تدريبية لتدريب أعضاء هيئة التدريس على إنتاج المعارف المبتكرة	ك	٤٧	٤٣	٢٤٢	١،٤١	٨	٢٣٣،٨٦١	دالة
		%	١٤،١	١٣،٠	٧٢،٩				
٧	تسهيل الزيارات العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلي جامعات الدول المتقدمة	ك	٥٤	١١٢	١٦٦	١،٦٦	٥	٦٥،٦٩٩	دالة
		%	١٦،٣	٣٣،٧	٥٠،٠				
٨	تشجيع البحوث البينية لتحقيق التكامل في إنتاج المعرفة والاستفادة منها	ك	٣١	٧٧	٢٢٤	١،٤٢	٧	١٣٨،٦٥٧	دالة
		%	٩،٣	٢٣،٢	٦٧،٥				
٩	تحويل الجامعات إلى حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة بعد استقبال الأفكار البحثية المتميزة	ك	١٩	٤٩	٢٦٤	١،٢٦	١٢	٣٢٢،٧٤١	دالة
		%	٥،٧	١٤،٨	٧٩،٥				
١٠	الحرص على الشراكة المجتمعية لتمويل البحوث وتطبيق نتائجها	ك	٢٥	٣٩	٢٦٨	١،٢٧	١١	٣٣٦،٤٠٤	دالة
		%	٧،٦	١١،٧	٨٠،٧				
١١	توجيه المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع ومواجهة مشكلاته	ك	٥٢	٨٥	١٩٥	١،٥٧	٦	١٠١،٣١٩	دالة
		%	١٥،٧	٢٥،٦	٥٨،٧				
١٢	التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس بما يحقق التكيف مع متغيرات العصر	ك	١٦	٣٠	٢٨٦	١،١٩	١٤	٤١٧،٥٦٦	دالة
		%	٤،٨	٩،٠	٨٦،٢				
١٣	إكساب مهارات التعامل مع التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات في مجال البحث	ك	٨٨	١٤٢	١٠٢	١،٩٦	٢	١٤،١٩٣	دالة
		%	٢٦،٥	٤٢،٨	٣٠،٧				
١٤	توفير البيانات والمعلومات من خلال قواعد بيانات حديثة ومتطورة	ك	١٢٤	١٤٩	٥٩	٢،٢٠	١	٣٩،٠٠٦	دالة
		%	٣٧،٣	٤٤،٩	١٧،٨				
١٥	تزويد المختبرات بالمستلزمات والخامات والأدوات اللازمة للعملية البحثية	ك	١٣	٣٣	٢٨٦	١،١٨	١٥	٤١٨،٤٨٨	دالة
		%	٣،٩	٩،٩	٨٦،٢				
١٦	توفير ورش عمل متخصصة في جميع المجالات لأعضاء هيئة التدريس	ك	٧٥	١٤٢	١١٥	١،٨٨	٣	٢٠،٥٣٦	دالة
		%	٢٢،٦	٤٢،٨	٣٤،٦				

** دالة عند مستوى 0,01

من خلال استعراض الجدول السابق يتضح ما يلي:

– أن العبارات الواردة بهذا المحور تراوحت في درجة التحقق بين ضعيفة إلى متوسطة، فقد تحققت العبارات (1، 13، 14، 16) بدرجة متوسطة، في حين كان تحقق العبارات (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 15) ضعيفاً، حيث تراوحت الأوزان النسبية لعبارات المحور الأول بين (2,20) وحتى (1,14)، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة على ذلك المحور ككل (1,49).

– أكثر العبارات تحققاً من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي هي العبارات (14)، (13)، (16)؛ حيث جاءت العبارة رقم (14) والتي تنص على " توفير البيانات والمعلومات من خلال قواعد بيانات حديثة ومتطورة " في الترتيب الأول بوزن نسبي (2,20) مما يعني تحققها بدرجة متوسطة، وقد يكون ذلك نابعاً من أن للجامعات دور هام في بناء مجتمع المعرفة من خلال إنتاج المعرفة في مختلف المجالات العلمية والبحثية وبثها عبر تقنيات المعلوماتية المعاصرة وتطبيقها، واشتراكها في قواعد البيانات العالمية والمحلية وإتاحتها لأعضاء هيئة التدريس بها.

– ثم يليها العبارة رقم (13) والتي تنص على " إكساب مهارات التعامل مع التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات في مجال البحث " بوزن نسبي (1,96)، ويتفق ذلك مع دراسة (سماح زكريا محمد 2014) والتي أكدت على أهمية التدريب الإلكتروني في تنمية رأس المال الفكري لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

– ثم جاءت العبارة رقم (16) والتي تنص على " توفير ورش عمل متخصصة في جميع المجالات لأعضاء هيئة التدريس " في الترتيب الثالث بوزن نسبي

(1,88) مما يعني أن تحقق تلك العبارات كان متوسطاً، ويتفق ذلك مع دراسة (إبراهيم عباس الزهيري 2012) والتي أكدت ضرورة الاهتمام برأس المال الفكري كمصدر، وعلى ضرورة أن تتضمن الأهداف العامة للتعليم العالي التأكيد على تنمية رأس المال البشري بجميع جوانبه التي تشمل في جملتها تنمية الإنسان الذي يمتلك مفاتيح التقدم والتنمية لمجتمعه.

– أقل العبارات تحققاً من وجهة نظر عينة الدراسة والتي حازت على ترتيباً متدنياً عن نظيراتها وذلك حسب ترتيب الوزن النسبي هي العبارات رقم (5)،(15)،(12) على الترتيب؛ حيث جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على "تقليل أعباء أعضاء هيئة التدريس بما يساعد في أداء مهامهم البحثية" في الترتيب الأخير بوزن نسبي (1,14) مما يعني تحققها بدرجة ضئيلة جداً، حيث أشار (87,4%) من عينة الدراسة بعدم تحققها، وتأتي في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (15) والتي تنص على "تزويد المختبرات بالمستلزمات والخامات والأدوات اللازمة للعملية البحثية " بوزن نسبي (1,18) ويرجع ذلك لانخفاض ميزانية الكليات وعدم قدرتها علي توفير مستلزمات البحث العلمي، ويسبقها العبارة رقم (12) والتي تنص على "التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس بما يحقق التكيف مع متغيرات العصر" بوزن نسبي (1,19) ويرجع ذلك لانشغال أعضاء هيئة التدريس بالحصول علي شهادة حضور الدورات بهدف استكمال أوراقهم للترقية أو التعيين وليس لزيادة مهاراتهم وخبراتهم واطلاعهم علي الجديد في مجال تخصصهم.

– قيم كا^2 دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01) على جميع عبارات المحور الأول حيث جاءت العبارات رقم (1، 13، 14، 16) دالة احصائياً لصالح التحقق بدرجة ضعيفة، بينما جاءت العبارات (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9،

10، 11، 12، 15) دالة لصالح عدم التحقق، أي أنه لا يوجد إجماع بين أفراد عينة الدراسة على هذه العبارات من حيث درجة التحقق، مما يجعل هناك اختلافاً في تقدير أهمية تلك المتطلبات التي تتعلق بإنتاج المعرفة في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وبتحليل ما أسفرت عنه نتائج الدراسة في هذا المحور، يلاحظ أن هناك اتفاقاً كبيراً من جانب أفراد عينة الدراسة على قصور دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بها فيما يتعلق بإنتاج المعرفة، كما أوضحت عنه استجابات أفراد عينة الدراسة على إجمالي عبارات المحور الأول، مما يحتم ضرورة بذل الجامعة مزيد من الجهد فيما يختص بتقديم كافة الإمكانات للنهوض بالإنتاج المعرفي وتيسير إجراءاته وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على ذلك.

وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (David Turpin, et al 2009) والتي أكدت على أهمية دور الجامعة في عملية إنتاج المعرفة ونشرها وتسويقها، وأكدت على أهمية الاستثمار في البحث العلمي من خلال التعاون بين الجامعة وقطاعات المجتمع ، وأوصت بضرورة تفعيل دور الجامعة في إنتاج المعرفة التي يمكن توظيفها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المقطع 1.05 (3) تفسير نتائج المحور الثاني: المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

يمثل النشر العلمي أداه للتعبير عن مستوى الجامعة ويعتبر ذاكرة توثيقية لها تعطى صورة واقعية عن مدى تقدمها في المجالات البحثية المختلفة، وهو حصيلة لبحوث نظرية وتجريبية ودراسات تطبيقية قام بها أعضاء هيئة التدريس لإنتاج معارف جديدة أو تطوير معارف قديمة أو مواجهة المشكلات المجتمعية.

ويمكن الوقوف علي مدي تلبية جامعة طنطا لمتطلبات نشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة من خلال جدول (17) ، ويندرج بهذا المحور (16) عبارة تمثل متطلبات نشر المعرفة كما يلي:

جدول(17) استجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بنشر

م	العبارة		درجة التحقق: بدرجة كبيرة	بدرجة ضعيفة	لا تتحقق	الوزن النسبي	الترتيب حسب الوزن النسبي	كا٢	الدلالة الاحصائي **
١٧	إيجاد آلية للتسويق لنتائج البحوث العلمية للمستفيدين منها	ك	٢٥	٩٦	٢١١	١،٤٤	٩	١٥٩،٢٢٣	دالة
		%	٧،٥	٢٨،٩	٦٣،٦				
١٨	تيسير إجراءات النشر العلمي محليا وإقليميا ودوليا	ك	٢٠	٥٠	٢٦٢	١،٢٧	١٤	٣١٤،٤٨٢	دالة
		%	٦،٠	١٥،١	٧٨،٩				
١٩	رفع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس على قواعد بيانات محلية ودولية	ك	١٠٧	١٤٤	٨١	٢،٠٨	٣	١٨،١١٤	دالة
		%	٣٢،٢	٤٣،٤	٢٤،٤				
٢٠	المساهمة في نفقات النشر العلمي في المجلات والمؤتمرات المحلية والدولية	ك	٩	٥٤	٢٦٩	١،٢٢	١٥	٣٤٨،٩٤٦	دالة
		%	٢،٧	١٦،٣	٨١،٠				
٢١	عقد ندوات لطوائف المجتمع المختلفة لنشر المعرفة الجامعية	ك	٨٤	١١٢	١٣٦	١،٨٤	٥	١٢،٢٤١	دالة
		%	٢٥،٣	٣٣،٧	٤١،٠				
٢٢	تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات والندوات داخل مصر وخارجها	ك	٢٢	٦٩	٢٤١	١،٣٤	١١	٢٤٠،٢٢٣	دالة
		%	٦،٦	٢٠،٨	٧٢،٦				
٢٣	تسويق البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتشجيعهم على الإنتاج العلمي	ك	١٢	٣٣	٢٨٧	١،١٧	١٦	٤٢٣،٤٤٠	دالة
		%	٣،٦	٩،٩	٨٦،٥				
٢٤	نشر البحوث المتميزة على نفقة الجامعة	ك	١٣	١٦	٣٠٣	١،١٣	١٧	٥٠١،٤٤٠	دالة
		%	٣،٩	٤،٨	٩١،٣				
٢٥	تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع المدني كل حسب احتياجاتها	ك	١٠١	٨٦	١٤٥	١،٨٧	٤	١٦،٩٩٤	دالة
		%	٣٠،٤	٢٥،٩	٤٣،٧				
٢٦	توجيه أعضاء هيئة التدريس للنشر في مؤسسات علمية ذات معامل مرتفع وتسهيل ذلك لهم	ك	٧٢	١١٥	١٤٥	١،٧٨	٦	٢٤،٣٣١	دالة
		%	٢١،٧	٣٤،٦	٤٣،٧				
٢٧	إصدار دوريات علمية في جميع التخصصات لنشر المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس	ك	٢٣٢	٧٠	٣٠	٢،٦١	١	٢٠٦،٧٧١	دالة
		%	٦٩،٩	٢١،١	٩،٠				
٢٨	توفير البحوث العلمية ومؤلفات أعضاء هيئة التدريس بمكتبة الجامعة المركزية ومكتبات الكليات	ك	١١٧	١٤٦	٦٩	٢،١٤	٢	٢٧،٣٣١	دالة
		%	٣٥،٢	٤٤،٠	٢٠،٨				
٢٩	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على ترجمة الكتب العالمية التي تتضمن معارف جديدة	ك	١٨	٧٠	٢٤٤	١،٣٢	١٢	٢٥٣،١٨١	دالة
		%	٥،٤	٢١،١	٧٣،٥				
٣٠	تسهيل التبادل المعرفي مع مراكز البحوث المحلية والعالمية	ك	٢٥	٥٤	٢٥٣	١،٣١	١٣	٢٧٨،٣٩٢	دالة
		%	٧،٦	١٦،٣	٧٦،١				
٣١	تطوير وتحديث البرامج الأكاديمية باستمرار وتضمينها الجديد في المعارف المختلفة	ك	٤٧	٥٨	٢٢٧	١،٤٥	٨	١٨٣،٩٨٢	دالة
		%	١٤،١	١٧،٥	٦٨،٤				
٣٢	المشاركة مع المؤسسات المختلفة لتبادل المعارف والمعلومات	ك	٥٣	٤٧	٢٣٢	١،٤٦	٧	١٩٩،٧٠٥	دالة
		%	١٦،٠	١٤،١	٦٩،٩				
		ك	٢٥	٦٦	٢٤١				

** دالة عند مستوى 0,01

من خلال استعراض الجدول السابق يتضح ما يلي:

– أن العبارات من (17: 33) الواردة بالمحور الثاني – المتطلبات التي تتعلق بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة –تراوحت في درجة التحقق بين ضعيفة إلى متوسطة، حيث تراوحت الأوزان النسبية لعبارات هذا المحور بين (2,61) وحتى (1,13)، عدا العبارة رقم (27) فقد تحققت بدرجة كبيرة، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة على ذلك المحور ككل (1,57).

– أكثر العبارات تحققاً من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي هي العبارات (27)، (28)، (19)؛ حيث جاءت العبارة رقم (27) والتي تنص على "إصدار دوريات علمية في جميع التخصصات لنشر المعرفة التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس" في الترتيب الأول بوزن نسبي (2,61) مما يعني تحققها بدرجة كبيرة ويرجع ذلك لوجود مجلة علمية بكل كلية ينشر من خلالها أعضاء هيئة التدريس بحوثهم، ثم يليها العبارة رقم (28) والتي تنص على "توفير البحوث العلمية ومؤلفات أعضاء هيئة التدريس بمكتبة الجامعة المركزية ومكتبات الكليات" بوزن نسبي (2,14) وهو ما يعني تحققها بدرجة متوسطة، ثم جاءت العبارة رقم (19) والتي تنص على "رفع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس علي قواعد بيانات محلية ودولية" في الترتيب الثالث بوزن نسبي (2,08) حيث يتم نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس علي بجامعة طنطا علي Research Gate.

– أقل العبارات تحققاً من وجهة نظر عينة الدراسة والتي حازت على ترتيباً متدنياً عن نظيراتها وذلك حسب ترتيب الوزن النسبي هي العبارات رقم (24)، (23)، (20) على الترتيب؛ حيث جاءت العبارة رقم (24) والتي تنص على " نشر البحوث المتميزة على نفقة الجامعة " في الترتيب الأخير بوزن نسبي (1,13) مما يعني تحققها بدرجة ضعيفة، حيث أشار (91,3%) من عينة الدراسة بعدم تحققها.

– وتأتي في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (23) والتي تنص على " تسويق البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتشجيعهم على الإنتاج العلمي " بوزن نسبي (1,17)، لما لذلك من أثر كبير في إزكاء مناخ الإبداع والابتكار للمبدعين من الأساتذة، ويتفق ذلك ودراسة (David Turpin, et al 2009) التي أكدت على أهمية دور الجامعة في عملية تسويق المعرفة، والاستثمار في البحث العلمي من خلال التعاون بين الجامعة وقطاعات المجتمع، وأوصت بضرورة تفعيل دور الجامعة في إنتاج المعرفة التي يمكن توظيفها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– ويسبقها العبارة رقم (20) والتي تنص على "المساهمة في نفقات النشر العلمي في المجلات والمؤتمرات المحلية والدولية" بوزن نسبي (1,22) وهذا يعني أن الجامعة لا تسهم في ذلك.

– قيم كا^2 دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01) على جميع عبارات المحور الثاني حيث جاءت العبارة رقم (27) دالة لصالح التحقق بدرجة كبيرة، بينما جاءت العبارات (19، 20، 28) دالة لصالح التحقق بدرجة ضعيفة، على حين جاءت بقية العبارات دالة لصالح عدم التحقق، أي أنه لا يوجد إجماع بين أفراد العينة على هذه العبارات من حيث درجة التحقق، مما يجعل هناك اختلافاً في تقدير أهمية تلك المتطلبات التي تتعلق بنشر المعرفة في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس.

وبتحليل ما أسفرت عنه نتائج الدراسة في هذا المحور، يلاحظ أن هناك اتفاقاً كبيراً من جانب أفراد عينة الدراسة على قصور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بها فيما يتعلق بنشر المعرفة، كما أوضحت عنه استجابات أفراد عينة الدراسة على إجمالي عبارات المحور الثاني،

مما يحتم ضرورة بذل الجامعة مزيد من الجهود فيما يختص بتقديم كافة التيسيرات الممكنة واستخدام كافة التقنيات الحديثة وتطوير منظومة العمل بها بما يلبي متطلبات أعضاء هيئة التدريس بها. ويتفق ذلك ودراسة (David Turpin, et al 2009) التي أكدت على أهمية دور الجامعة في نشر المعرفة، وما لذلك من انعكاس على المسار التنموي المجتمعي.

(4) تفسير نتائج المحور الثالث: المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

يفرض اقتصاد المعرفة على الجامعة تطبيق نتائج البحوث العلمية، أي إيصال نتائجها

إلى المستفيدين منها وهذا يستدعى توفيرها العديد من المتطلبات الأكاديمية، ويندرج بهذا المحور (10) عبارات تمثل متطلبات إنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة، ويوضح جدول (18) استجابات أفراد العينة حولها

جدول(18) استجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة

م	العبـــارة		درجة التحقق: بدرجة كبيرة	درجة التحقق: بدرجة ضعيفة	درجة التحقق: لا تتحقق	الوزن النسبي	الترتيب حسب الوزن النسبي	كا٢	الدلالة الاحصائي ٠٫٠٥
٣٤	تحويل المعرفة النظرية التي تم التوصل إليها عن طريق البحوث إلي تطبيقات عملية	ك	١٩	٣٦	٢٧٧	١،٢١	٦	٣٧٦،٣٠٧	دالة
		%	٥،٧	١٠،٩	٨٣،٤				
٣٥	توفير الدعم المادي للبحوث التطبيقية لمعالجة المشكلات المجتمعية	ك	١٣	٥٢	٢٦٧	١،٢٣	٤	٣٣٨،١٣٩	دالة
		%	٣،٩	١٥،٧	٨٠،٤				
٣٦	توظيف نتائج البحوث في صياغة خطط استراتيجية	ك	٨	٥٩	٢٦٥	١،٢٢	٥	٣٣٤،٥٩٦	دالة
		%	٢،٤	١٧،٨	٧٩،٨				

** دالة عند مستوى 0,01

من خلال استعراض الجدول السابق يتضح ما يلي:

– أن العبارات الواردة بهذا المحور من (34: 43) المتعلقة بمتطلبات تطبيق المعرفة قد تحققت بدرجة ضعيفة حيث تراوحت أوزانها النسبية بين (1,60) وحتى (1,12)، وبلغ متوسط استجابة أفراد العينة على ذلك المحور ككل (1,27).

– أكثر العبارات تحققاً من وجهة نظر عينة الدراسة حسب ترتيب الوزن النسبي هي العبارات (39)، (38)، (41)؛ حيث جاءت العبارة رقم (39) والتي تنص على "توافر قنوات اتصال مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية لتطبيق المعرفة التي تتوصل إليها الجامعة" في الترتيب الأول بوزن نسبي (1,60) مما يعني تحققها بدرجة متوسطة، وفي ذلك دلالة على أهمية أن تضطلع الجامعة بمسئوليتها تجاه أعضائها من بناء لقدراتهم وتنمية لمهاراتهم وكذاك مشاركة أفكارهم والسعي إلى تطويرها وتطبيق نتائجها لأن الارتقاء بالمورد البشري يعتبر الوسيلة الوحيدة التي تمكن الجامعة من إنتاج موارد معرفية جديدة وتوظيفها وتحقيق بيئة تنافسية فى ظل اقتصاد شديد التنافس.

– ثم يليها العبارة رقم (38) والتي تنص على " وضع آليات للمشاركة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لتمويل البحوث وتطبيق نتائجها" بوزن نسبي (1,51)، وقد تعلل الباحثة ذلك بما يؤخذ علي الجامعات من ضآلة المعرفة وقلة مساهمتها في تنمية المجتمع ووجود نوع من العزلة بين مراكز البحث العلمي المحلية وعملية الإنتاج والتطوير فى كثير من المجالات، فكل منهما يعمل بشكل مستقل عن الآخر، ويتفق ذلك مع دراسة (علي صايل، 2016) التي أكدت على أهمية تلك العلاقة المتبادلة بين كل من الجامعة ومؤسسات الأعمال حيث أن للتطورات الفكرية المعاصرة انعكاسات على عالم الأعمال، مما يجعل اقتصاد المعرفة من الموارد المهمة لأي منظمة تستهدف النجاح ، ويتوقف ذلك علي مدي استثمارها لمواردها لزيادة قدرتها التنافسية من خلال الارتباط بين مؤشرات رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة.

– ثم جاءت العبارة رقم (41) والتي تنص على "توظيف التقنيات الحديثة للمساهمة في تطبيق المعرفة" في الترتيب الثالث بوزن نسبي (1,38) مما يعني أن تحقق تلك العبارات كان متوسطاً.

– أقل العبارات تحقق من وجهة نظر عينة الدراسة والتي حازت على ترتيباً متدنياً عن نظيراتها وذلك حسب ترتيب الوزن النسبي هي العبارات رقم (43)، (37)، (42) على الترتيب؛ حيث جاءت العبارة رقم (43) والتي تنص على "إدارة حقوق الملكية الفكرية للابتكارات ومالكيها" في الترتيب الأخير بوزن نسبي (1,12) مما يعني تحققها بدرجة ضعيفة، حيث أشار (89,5%) من عينة الدراسة بعدم تحققها، وتأتي في الترتيب قبل الأخير العبارة رقم (37) والتي تنص على "التقويم المستمر لنتائج البحوث في تحقيق العائد منها في ضوء المتطلبات المتغيرة للتنمية المجتمعية" بوزن نسبي (1,13)، ويسبقها العبارة رقم (42) والتي تنص على "تطبيق آليات فعالة لاستثمار المعرفة" بوزن نسبي (1,14) وهو ما يعني أن تحقق تلك العبارات كان ضعيفاً.

– قيم كا^2 دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01) على جميع عبارات المحور الأول لصالح عدم التحقق، أي أن هناك درجة كبيرة من إجماع أفراد عينة الدراسة على هذه العبارات من حيث درجة التحقق، مما يعكس اتفاقهم حول أهمية دور الجامعة في تلبية تلك المتطلبات التي تتعلق بإنتاج المعرفة وأثر ذلك في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بها.

وبتحليل ما أسفرت عنه نتائج الدراسة في هذا المحور، يلاحظ أن هناك اتفاقاً كبيراً من جانب أفراد عينة الدراسة على قصور واقع دور الجامعة في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بها فيما يتعلق بتطبيق المعرفة، كما أوضحت عنه استجابات أفراد عينة الدراسة على إجمالي عبارات المحور الثالث، مما يستوجب ضرورة بذل الجامعة مزيد من الجهود فيما يختص بتحويل المعرفة النظرية التي تم التوصل إليها عن طريق البحوث إلى تطبيقات عملية، وتوفير الدعم المادي لها، وتذليل ما يعترض ذلك التطبيق من عقبات.

وفي ضوء ما سبق من عرض وتفسير لاستجابات عينة الدراسة على محاور الدراسة الثلاثة يتضح أن هناك دوراً هاماً للجامعة يتمثل في مسئوليتها عن بناء قدرات أفرادها وتنمية مهاراتهم وابتكاراتهم، والسعي الدؤوب إلى استثمارها والانتفاع بها، بما يسهم في تلبية احتياجاتهم من جانب، ومتطلبات التنمية في المجتمع من جانب آخر، لمواكبة مناخ التنافسية المحلى والدولي وكذا متطلبات العصر ومستجداته.

المقطع 1.06 (5) نتائج الاستبانة وفقاً لمتغيرات الدراسة

تقدم الدراسة من خلال العرض التالي وصفاً إجمالياً لنتائج الاستبانة ككل ومحاورها الفرعية في ضوء متغير نوع الكلية (كليات عملية، نظرية، نظرية عملية) باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول(19) الفروق بين استجابات أفراد العينة على الاستبانة ككل ومحاورها الفرعية بحسب متغير نوع الكلية باستخدام اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way Anova

م	المحاور	المستوى التعليمي	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الفاء	الدلالة الاحصائية*
1	المحور الأول (المتطلبات المتعلقة بإنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة)	عملية	246	25,97	8,426	2,116	غير دالة
		نظرية	38	23,34	8,184		
		نظرية عملية	48	24,42	9,000		
2	المحور الثاني (المتطلبات المتعلقة بنشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة)	عملية	246	28,85	11,209	2,537	غير دالة
		نظرية	38	26,11	8,513		
		نظرية عملية	48	28,52	10,699		
3	المحور الثالث (المتطلبات المتعلقة بتطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة)	عملية	246	15,34	4,709	20,183	دالة
		نظرية	38	11,86	3,815		
		نظرية عملية	48	15,10	5,513		

إجمـالي استجابات عينة الدراسة على الاستبانة ككل	عملية	246	69,93	24,903	4,390	دالة
	نظرية	38	61,32	20,164		
	نظرية وعملية	48	68,28	24,195		

** دالة عند مستوى 0,05

ومن خلال استعراض الجدول السابق يتضح أن:

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة مجملة تبعاً لمتغير نوع الكلية (كليات عملية – نظرية – عملية نظرية)، حيث جاءت قيمة الفاء (4,390)، دالة عند مستوى دلالة 0,05 لصالح الكليات العملية، وربما يكون ذلك ناجماً عن قناعة الكليات العملية بأهمية ما تقدمه من إنتاج علمي تطبيقي يستوجب ضرورة بذل الجامعة دوراً أكثر فعالية لاستثماره لتحقيق ما هو مأمول منها من دور تنموي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير نوع الكلية على كل من المحور الأول للاستبانة (متطلبات إنتاج المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة)، حيث جاءت قيمة الفاء (2,116) غير دالة عند مستوى دلالة 0,05، وكذلك المحور الثاني (متطلبات نشر المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة) حيث جاءت قيمة الفاء (2,537) غير دالة عند مستوى دلالة 0,05.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير نوع الكلية بالنسبة للمحور الثالث من متطلبات تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا (متطلبات تطبيق المعرفة لتحقيق اقتصاد المعرفة)، حيث جاءت قيمة الفاء (20,183) عند مستوى دلالة 0,01 لصالح الكليات العملية التي بلغ متوسطها (15,34)، والي قد يعود إلى طبيعة عمل تلك الكليات التي تهتم أكثر بالشق العملي والأداء المهارى نظراً لما تمتلكه من زخم في مجال البحوث التطبيقية ذات المردود التنموي وثيق الصلة بطبيعة العمل والإنتاج في المجتمع.

الأمر الذي يعد مؤشراً على أهمية تلك المتطلبات وأثرها التنموي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وخاصة ممن ينتسبون إلى الكليات العملية ذات المردود التنموي المباشر، وفي ذلك تأكيد على أهمية ما يمكن أن تؤديه الجامعة من دور تنموي كقاطرة للتقدم والتنمية بالمجتمع في سياق مسارات متنوعة تعتمد تبني رؤى وفلسفات معاصرة تمهد الطريق لتلك التنمية وبرامج تلبى احتياجات أعضاء هيئة التدريس المتنوعة، وتطور من قدراتهم، وتستثمر ما لديهم من إمكانيات ومهارات علمية.

المحور الخامس: تصور مقترح لدور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لتحقيق اقتصاد المعرفة

في ضوء الإطار النظري وما أسفرت عنه نتائج الإطار الميداني من قصور دور جامعة طنطا في الوفاء بتوفير متطلبات تنمية رأس المال الفكري لأعضائها من إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة، كما أفاد بذلك عينة أعضاء هيئة التدريس بها، ومن ثم لا تسهم في تحقيق اقتصاد المعرفة، لذا حاولت الباحثة وضع تصور مقترح لدور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لتحقيق اقتصاد المعرفة على النحو التالي:

1-أهداف التصور المقترح

تستند فلسفة التصور المقترح إلى ضرورة توفير الجامعة متطلبات إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة لعضو هيئة التدريس نظراً لدوره الفاعل في تحقيق اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تحسين أدائه البحثي، ومشاركته الفعالة في خدمة المجتمع وتطويره، وفقاً للتغيرات المعرفية والتكنولوجية المتلاحقة، ومن ثم يهدف التصور المقترح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أبرزها:

-توفير متطلبات إنتاج المعرفة لأعضاء هيئة التدريس في المجالات المختلفة.

-توظيف المعرفة في مساعدة مؤسسات المجتمع المختلفة على مواجهة مشكلاتها وعلى التطور لمواكبة التغيرات العالمية.

-توفير متطلبات نشر المعرفة لأعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات.

-تقديم بعض الرؤى المقترحة حول الأساليب الملائمة لإنتاج المعرفة في الجامعة وتطبيقها.

-الإدارة الفعالة لرأس المال الفكري للجامعة بما يسهم في تحقيق اقتصاد المعرفة.

-تفعيل دور عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه الجامعة، وتلبية احتياجاته التعليمية والتربوية المختلفة.

-بناء ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها، وتأسيس بيئة تنظيمية

تقوم على أساس تبادل المعرفة.

-تحقيق التميز في المعرفة التي يمتلكها رأس المال الفكري بالجامعة بما يتيح لها تبوأ موقع متميز.

2-منطلقات التصور المقترح

ينطلق التصور المقترح من مجموعة من المنطلقات لعل من أبرزها:

-امتلاك جامعة طنطا مقومات معرفية قوية متمثلة في أعضاء هيئة التدريس وما يمتلكونه من مهارات وكفايات وخبرات علمية وتربوية في مجال تخصصهم تسمح لها بتحقيق اقتصاد المعرفة.

-تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا لتكون جامعة متميزة من خلال تبني سياسات تساعدهم علي زيادة رصيدها المعرفي.

-حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى بناء قدراتهم البحثية والإبداعية للوفاء بمتطلبات الأدوار المتغيرة لهم في ظل اقتصاد المعرفة.

-العنصر البشري هو المورد الأهم في تحقيق أهداف الجامعات وتميزها، ومن ثم يجب الاهتمام به وتنميته.

-الاهتمام بنشر المعرفة ونقلها وتبادلها من خلال المشاركة في شبكات المعلومات الدولية، وتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس لاستخدام هذه الشبكات فيما يتعلق بإنتاج المعرفة والاستفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية وما يتوافر فيها من معلومات.

-عقد لقاءات دورية بين الكليات لعرض التجارب والممارسات المتميزة وتبادل المعرفة.

3-أسس التصور المقترح

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الأسس منها:

-دعم شبكات المعلومات التي تيسر عملية نقل المعرفة، وتوفير كافة الإمكانات والموارد المادية والتكنولوجية اللازمة لنقل المعرفة وتبادلها.

-تبنى ثقافة تدعم تبادل المعرفة بين أعضاء هيئة التدريس في الكليات المختلفة ومع الجامعات الأخرى.

-تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس من خلال تنفيذ برامج التدريب والتنمية المهنية، وإكسابهم القدرة لكي يصبحوا أكثر رغبة في تقاسم المعرفة، وأكثر قدرة على توظيفها لتحقيق اقتصاد المعرفة.

-العمل على تحقيق التميز الأكاديمي، وزيادة الرصيد المعرفي والوقوف على مصادر المعرفة المختلفة، وسبل تطويرها.

-تدعيم البنية التحتية لكليات الجامعة بتزويدها بالمعامل والأجهزة اللازمة للتطوير، واستخدامها على أفضل نحو ممكن.

-دعم مؤسسات المجتمع المدني لمبادرات تبادل المعرفة مع أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة المختلفة.

-تشجيع التعاون العلمي مع الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

-تحقيق الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بما يدفعهم لإنتاج المعرفة وتطويرها في محيط العمل.

-إجراء البحوث العلمية (الفردية والجماعية) التي تتفق مع الاحتياجات الفعلية لخطط التنمية المجتمعية.

4-متطلبات تنفيذ التصور المقترح

يتطلب تطبيق التصور المقترح ضرورة توافر بعض المتطلبات ومنها:

-التخطيط لبرامج التنمية المهنية المستدامة بحيث يكون التعرف على كيفية إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها داخل الجامعة أولي أهدافها.

-إعداد خطط استراتيجية وسياسات تدريبية للقيادات الإدارية حول تقنيات وأساليب إدارة المعرفة حتى تستثمر المعرفة المنتجة بشكل سليم.

-توفير فرص حضور المؤتمرات العلمية بالخارج لأعضاء هيئة التدريس، حيث يتيح ذلك تبادل الخبرات، والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال التخصص، وتوفير الدعم المالي لذلك.

-توفير شبكات الانترنت المحلية والعالمية لتبادل الخبرات بين الكليات والجامعات المناظرة، وربطها وفق تنظيم شبكي إلكتروني.

-نشر ثقافة التعلم التنظيمي، وذلك بنشر ثقافة تبادل المعرفة وإبداعها في الكليات، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقاسم هذه المعرفة، ونقلها فيما بينهم.

- تشجيع كل فرد بالجامعة ليصبح راغباً في جمع المعرفة مع تدريبهم على خزن المعرفة واسترجاعها، وهنا يبرز دور نظم المعلومات ونظم إدارة المعرفة في ذلك.

-تعظيم نقل المعرفة عبر كليات الجامعة، وتشجيع فرق العمل ليكونوا منفتحين على الأفكار والخبرات الجديدة.

-إنشاء مراكز متخصصة لإدارة المعرفة في كل جامعة، وتفعيل دورها فى تحقيق الجودة والتميز المؤسسي.

-عقد بروتوكولات تعاون بين الجامعة والمراكز البحثية ومؤسسات علمية خارجية تهتم بقضايا التطوير الأكاديمي لعضو هيئة التدريس.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إنتاج الأفكار الإبداعية ونشرها.

-وضع رؤية واضحة لكيفية إدارة الأصول المعرفية ورأس المال الفكري في مجالات البحث العلمي، والتدريس الجامعي، وخدمة المجتمع بشكل فعال، وتشجيع جميع أعضاء هيئة التدريس على الالتزام بها.

-إنشاء نظام معلوماتي داخل الجامعة، ويتكون من قاعدة بيانات للبرامج العلمية، وقاعدة بيانات البحوث العلمية، وتفعيل الاتصال بقواعد البيانات العالمية، ومن ثم يسهل الحصول على مصادر المعرفة وتبادلها مع الباحثين، ويتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة لنقل المعرفة وتقاسمها.

-إنشاء مركز لتسويق البحوث العلمية يقع على عاتقه مسئولية نشر البحوث العلمية في الدوريات العالمية وفق آلية محددة، وكذلك تسويقها من خلال التزاوج بين المعرفة النظرية وتطبيقاتها التكنولوجية، وبين المنتج (الجامعة) والمستهلك (مؤسسات المجتمع المدني).

-تفعيل قنوات تبادل المعرفة من خلال عقد المؤتمرات العلمية، والندوات بين كليات مختلفة، والاهتمام بالسمينارات العلمية الخاصة بالأقسام حيث تتيح الفرصة للتعلم الجماعي، ونقل المعرفة وتقاسمها.

- تشجيع البحوث البينية القائمة على الفرق البحثية، وتيسير إجراءات الاشتراك في الجمعيات العلمية العالمية، وكذلك تسهيل إجراءات النشر الدولي بالدوريات العلمية.

5-آليات تنفيذ التصور المقترح

تتضمن آليات تنفيذ التصور المقترح ما يلي:

-**تبني استراتيجية لتوليد المعرفة:** عمل رؤية استراتيجية للجامعة بحيث تكون مرنة ومستقبلية وعالمية ولها خطة استراتيجية واضحة تتضمن استراتيجية لتوليد المعرفة تمكنها من المنافسة محلياً وعالمياً، ويشارك في إعدادها وصياغتها جميع أعضاء هيئة التدريس تحدث باستمرار لمواكبة التغيرات المستمرة، وذلك من خلال العمل على توليد المعرفة في الجامعة من خلال طرق متعددة منها:

-تغيير في ترتيب وظائف الجامعة ليمثل البحث العلمي الوظيفة الأولى لها بحيث يكون اهتمام الجامعة الأساسي منصباً على البحث العلمي.

-تطوير البنية التحتية للبحث العلمي والابتكار، بحيث تتوافر متطلبات البحث العلمي الجيد، وتتوافر كذلك القدرة على الابتكار والإبداع.

-طرح العديد من المشروعات البحثية الطموحة، يشارك في المشروع البحثي الواحد كليات مختلفة.

-توفير الميزانية التي نص عليها الدستور للبحث العلمي، وتيسير الاستفادة منها.

-الابتكار أو الاكتشاف، أو اكتساب المعرفة من مصادرها المتعددة، وتحديثها باستمرار، ودعم وتشجيع المبتكرين وتوفير الظروف المناسبة لإتمام أبحاثهم العلمية، مما يساعد على رفع معدل التنافسية عالمياً.

-الاهتمام بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال برامج تدريبية تهدف إلى تنمية قدراتهم وتحسن مهاراتهم، وتشجيعهم على الاستمرار في التعلم في كافة المجالات المتعلقة بعملهم.

-اعتماد التعلم التنظيمي كمصدر لتوليد المعرفة، وتشجيع ابتكار المعرفة من خلال أنظمة الحوافز والمكافآت، وتفعيل عمليات إنتاج المعرفة وتدوين الأفكار والمهارات والخبرات المتوافرة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وحفظها وإتاحتها للاستخدام.

-رفع كفاءة البحث العلمي من خلال الاهتمام بجودة وحداثة موضوعات البحوث، مع الاستفادة من نتائج البحوث العالمية.

-دعم مركز اللغات والترجمة بالجامعة لترجمة أحدث البحوث العالمية في جميع المجالات والاستفادة بنتائجها، وجعلها متاحة للجميع.

- **المشاركة مع القطاع الخاص لإنتاج ونشر وتطبيق المعرفة:** ويكون تطبيق المعرفة بتطبيق نتائج البحث العلمي، في صورة منتجات جديدة أو عند وضع حلول غير تقليدية لمشكلات قائمة فعلاً، مما يساعد على توظيف المعارف العلمية بشكل جيد وهذا يتوجب على الجامعة وضع صيغ متعددة للشراكة والتعاقدات مع القطاع الخاص تكون فاعلاً حقيقياً في التنمية لزيادة الإنتاجية العلمية، ويمكن تفعيل هذه الشراكة من خلال:

-وجود رؤية مستقبلية مشتركة وتكاملية بين الجامعة والقطاع الخاص، وتبنى أهداف واتجاهات مشتركة لإنتاج ونشر وتطبيق المعرفة.

-تشجيع القطاع الخاص لتوفير الدعم للجامعة لإنتاج المعرفة بكافة أشكالها، وتوفير منح دراسية خارجية للمتميزين منهم.

-نقل المعرفة وتبادل المعلومات بين الجامعة القطاع والخاص، من خلال بناء شبكة علمية لهذا الغرض، وفتح قنوات اتصال فعالة لتنظيم الفعاليات بينهم.

-إقناع القطاع الخاص بأن الاستثمار في مجال البحث العلمي والتنمية المجتمعية أفضل مجالات الاستثمار.

- تشجيع إقامة المعارض الخاصة بشركات الاتصالات والمعلومات داخل الجامعة، مما يساعد على اطلاع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على أحدث السبل في الحصول على المعلومات والمعارف المختلفة.

-اجراء البحوث العلمية بناء على طلب من المؤسسات الصناعية، وذلك نتيجة لاجتماعات دورية تعقد بين أصحاب المصانع ورؤساء المراكز البحثية لتحديد الموضوعات المناسبة لإجراء البحوث لتطوير الصناعة.

-**تطوير أساليب نشر المعرفة:** يسهم النشر العلمي في الارتقاء بالفكر الإنساني ويعد

أحد الوسائل الهامة لتحقيق اقتصاد المعرفة، إذ لا قيمة للعلم إذا لم يتم نشره وإتاحته لخدمة البشرية مع الاستعانة بتقنيات المعلومات والاتصالات التي سهلت التواصل بين العلماء والباحثين في جميع أنحاء العالم، وذلك من منطلق أن المعرفة لا وطن لها، ويمكن تطوير أساليب النشر باتباع أساليب متعددة منها:

-تذليل عقبات النشر الدولي أمام أعضاء هيئة التدريس في المجلات المصنفة عالمياً.

-نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس باللغة الإنجليزية، وفي المجلات العلمية المعروفة على مستوى العالم.

-جعل النشر في المجلات والمؤتمرات الدولية شرطاً للترقية إلى درجة أستاذ مساعد أو أستاذ في التخصصات المختلفة.

-استخدام اللغة الإنجليزية في البحث العلمي، باعتبارها وسيلة التواصل الأكاديمي والبحثي بين الجامعات العالمية.

-وضع جميع المنشورات العلمية للجامعة على شبكة الإنترنت، حتى يمكن نشرها في جميع دول العالم.

-تسهيل إجراءات التحاق الباحثين الأجانب ببرامج الدراسات العليا بالجامعة حتى يمكن نشر المعرفة وتشاركها.

-زيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتوفير مصادر بديلة للإنفاق عليه.

- عقد ندوات تهدف إلى تثقيف المجتمع بأهمية المعرفة وسبل الحصول عليها، وكيف يمكن للفرد تنمية قدراته البحثية لتحسين مستوي معيشته.

-**تطوير أساليب تخزين المعرفة:** وذلك بإتباع أساليب تخزين متعددة لحفظ المعرفة من الضياع ولسهولة استرجاعها، والعمل على تحويل الأصول المعرفية إلى وثائق الكترونية، بما يسهم في حفظها ونشرها واستخدامها، والعمل على اكتساب المعرفة من خلال الشراكة والتوأمة والتواصل.

ويتم تخزين المعرفة من خلال :

-توفير الأجهزة والبرمجيات الحديثة لمعالجة وتخزين المعرفة مثل أجهزة عرض، ماسح ضوئي، وأنظمة صوتية.

-إنشاء ذاكرة تنظيمية بالجامعة توثق خبراتها وموجوداتها المعرفية.

-إيجاد آلية لاسترجاع المعرفة المخزنة بالذاكرة التنظيمية للجامعة.

-إنشاء قواعد بيانات الكترونية تتضمن المعلومات والمعارف التي تم إنتاجها، وتم مشاركتها.

- تحويل المعارف الورقية القديمة إلي وثائق الكترونية بحيث يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

-توفير شبكة انترنت لتسهيل نقل المعرفة وتخزينها علي One Drive أو أي سحابة تخزينية تسمح بمجال واسع لعدد هائل من التيرا بايت.

– توفير موقع خاص على شبكة الانترنت واستخدم محركات البحث فى إدارة المحتوى المعرفى.

– تطوير المكتبات لتكون مراكز معرفية تتيح الدخول على قواعد المعرفة المخزنة.

–إنشاء بنك معلوماتي منظم وفقاً لتصنيف المعرفة بكل كلية بالجامعة.

–**توسيع عملية التشارك في المعرفة:** وذلك من خلال بناء ثقافة تنظيمية تقوم على التعاون بين أعضاء هيئة التدريس لتسهيل عملية توزيع المعرفة بينهم، وتشجيعهم على تبادل المعرفة والتشارك فيها والقيام بتنظيم ورش عمل ولقاءات دورية تسهم في نقل المعرفة الظاهرة والضمنية، ودعوة الخبراء بالدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم، وتعزيز العلاقة بين الجامعة ومراكز البحث العلمي.

والدعوة إلى شراكة معرفية بين منتجي المعرفة في جميع أنحاء العالم، مع توظيف المعرفة الناتجة عن هذه الشراكة في خدمة الإنسانية ورفاهيتها.

–**تطبيق المعرفة:** وذلك من خلال تحسين الوسائل والأساليب الموجودة في الجامعة التي تساعد في تطبيق المعرفة، وإعادة النظر في الإجراءات والسياسات التي تعيق تطبيق المعرفة في الجامعة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التقنيات الحديثة لتطبيق المعرفة باعتبارهم يشكلون رأس المال الفكري للجامعة، ومخزن معرفتها الضمنية، والاهتمام بمدى تطبيقهم للمعرفة عند تقييم أدائهم، وعمل بحوث تهتم بتوفير احتياجات السوق المتجددة.

–**توظيف التكنولوجيا لتطبيق المعرفة:** وذلك من خلال إعادة النظر في أنظمة المعلومات التي تملكها الجامعة، والعمل على تحسين جودة المعلومات التي تقدمها تلك الأنظمة من حيث كفاءتها، وزيادة دقتها، وسرعة الوصول إليها وملاءمتها، وتوفير مكتبة الكترونية تسهم في نشر المعرفة، وإنشاء بنك معلومات للمعرفة

داخل الجامعة، يتضمن أساليب تطبيقها، والتطبيق المكثف لأنظمة الاتصال الإلكترونية، وإدارتها، وربط مجتمعات التعلم ببعضها.

-**تشكيل فريق إدارة المعرفة:** وذلك من خلال العمل على إيجاد مدير للمعرفة يكون مسئول عن وضع السياسات العامة لإدارة المعرفة بالتنسيق مع الإدارة الجامعية ومتابعة تنفيذها، والعمل على زيادة المهارات والقدرات التكنولوجية لدى فريق إدارة المعرفة، والاهتمام بالبحث العلمي واستخدامه في توليد وابتكار المعرفة، والاهتمام باستقطاب خبراء لإنتاج المعرفة، وإعطاء فرق المعرفة الحرية والاستقلال في تطوير العمل المعرفي.

ويتم تشكيل وتأهيل فريق إدارة المعرفة من خلال :

-عقد لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس لتوضيح أهمية تطبيق إدارة المعرفة بالجامعة.

-رفع الكفاءة المهنية لهم في مجال إدارة المعرفة بالاتفاق مع مراكز مختصة في مجال التدريب على تطبيق إدارة المعرفة.

- توزيع استبانات عليهم لتحديد الصعوبات التي تواجههم في تطبيق إدارة المعرفة.

-تحسين الكفاءة المهنية للقيادات الجامعية بتدريبهم على عمليات التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بإدارة المعرفة.

-إنشاء هيكل تنظيمى لفريق إدارة المعرفة يرأسه رئيس الجامعة أو أحد نوابه – يتكون من كوادر لـ: البحث والتطوير ،إدارة المعرفة، وأنظمة المعلومات– يضم ممثلين من جميع الكليات يتصف بالمرونة يتولى تحديد الإجراءات والتسهيلات والوسائل اللازمة لإدارة المعرفة ويقع على عاتقهم مسئولية:

-القيام بالنشاطات المختلفة لتوليد المعرفة وحفظها وتطبيقها وإعداد البرمجيات اللازمة لذلك.

-تحفيز أعضاء هيئة التدريس على إنتاج واستخدام المعرفة والتشارك فيها .

-تحديد المعيقات التنظيمية التي تعرقل توليد معرفة جديدة وتعيق استخدام معرفة موجودة.

-الوقوف علي العوامل التي تساعد وتنشط التشارك المعرفي.

-تحديد الحوافز والمكافآت لرفع مستوى التشارك المعرفي.

-تطوير انظمة سهلة الاستخدام وإتاحتها لتبادل المعلومات والأفكار

-الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إدارة المعرفة.

-**تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس:** تتوقف جودة أداء الجامعة وتميزها علي أداء أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم وفعاليتهم ، ولذلك ينبغي تطوير أدائهم من خلال تحسين المناخ التنظيمي للعمل بتوفير بيئة عمل مناسبة لهم، وتفويضهم صلاحيات كافية تمكنهم من تطبيق معارفهم، وإشراكهم في رسم السياسات وصنع القرارات التي تتعلق بعملهم، وتسهيل تطويرهم المهني، مما يرفع مستوى أدائهم، ويمكن الجامعة من الاحتفاظ بالكفاءات والخبرات داخلها، وتبني نظام للحوافز المادية والمعنوية يكافئ الجهود المعرفية ويشجع على الإبداع وإنتاج المعرفة، والعمل على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المعرفية، وتطبيق معرفتهم المنتجة بما يضمن الارتقاء بمستوى أدائهم والإسهام في تحقيق أهداف الجامعة، وتطوير القوانين والأنظمة واللوائح المعتمدة في الجامعة، والتي تسهم في تطوير الأداء الجامعي لعضو هيئة التدريس.

-**تدويل الجامعة:** حتى يمكن التعاون مع الجامعات في مختلف الدول خاصة في مجال البحث وتدفق الأفكار على مستوى العالم باجتذاب أساتذة الجامعات والباحثين الأجانب، بما يسهم في تطوير ونشر المعرفة بالجامعة، وفي إنشاء مراكز بحوث جديدة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تشجيع الباحثين الأجانب للمجيء إلى الجامعة، بإتاحة المعلومات الترويجية عن الجامعة.
- تقديم البرامج التعليمية باللغة الإنجليزية لجذب الطلاب الأجانب.
- التعاقد المؤقت مع أفضل أعضاء هيئة التدريس على مستوى العالم، خاصة الحاصلين على جائزة نوبل.
- عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات العالمية المصنفة، سواء من خلال تقديم برامج مشتركة، أو تبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

-**إنشاء حاضنات الأعمال:** وضع استراتيجيات خاصة بإنشاء حاضنات الأعمال وآلية عملها وإدراج هذه الاستراتيجيات ضمن خطط وسياسات الجامعة وتفعيل دورها في تنمية الموارد البشرية بتوفير البيئة الملائمة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة –الخريجين والمنتظمين في الدراسة–أصحاب المشروعات والأفكار ليتمكنوا من توظيف أفكارهم بصورة إبداعية مع تقديم الدعم لتطوير وإنجاح مشروعاتهم، وتكثيف الدور الإعلامي لحاضنات الأعمال ليتسنى لأكبر عدد ممكن الالتحاق بها للمساهمة في تحقيق اقتصاد المعرفة.

-**إنشاء حدائق علمية:** وهي تمثل آلية للربط بين النظرية والتطبيق، وآلية لبناء الاقتصاد القومي على أسس علمية، من خلال تركيزها على مجال التكنولوجيا الفائقة، وأهم ما يميز الحدائق العلمية هو ارتباطها الوثيق بمنابع العلم والمعرفة في الجامعات ومراكز البحوث، وتوجه المعرفة والإنتاجية البحثية تحت تصرف الشركات ورجال الأعمال لتحويلها إلى منتجات أي تطبيق المعرفة وتسويقها، ويتطلب ذلك:

–تشكيل لجنة إدارية من المختصين فى الجوانب العلمية والتكنولوجية والإدارية لإدارة الحديقة واختيار موقعها، والتخطيط العلمى الدقيق لها، وتحديد الأنشطة، وإقامة الشراكات بين الجامعة والشركات، ووضع اللوائح المنظمة للعمل،

وتحديد العلاقات بينهما، ودراسة المشكلات ووضع حلول لها، والتطوير المستمر للحديقة.

–تنظيم التعاون بين الشركات –ويفضل ذات الاهتمام ببعض الأنظمة مثل نظام البراءات– والجامعة من خلال تقديم الاستشارات، أو إجراء بحوث مشتركة تمول غالباً من جانب الشركات، وقد يكون التعاون فى إتاحة الفرصة أمام الشركات للوصول إلى المعرفة ونتائج البحوث والمكتبات والمعامل، وحضور بعض البرامج التعليمية والمؤتمرات والسيمنارات التى تنظمها الجامعة ودفع مقابل مادى نظير ذلك.

–تسهم الشركات فى تدريب طلاب الجامعة لديها، وفي نفس الوقت تتعرف على قدراتهم ومن المحتمل تشغيلهم لديها فى المستقبل، كما يمكن للجامعات أن تسهم فى تدريب العاملين فى الشركات ورفع كفاءتهم المهنية، وليصبحوا أكثر استجابة للتطوير.

–التوظيف المشترك للعاملين لدى كل من الجامعة والشركة، فيعمل لدى كل منهما بعض الوقت ، فيكونوا وسيلة فعالة لنقل المعرفة بين المؤسستين بطريقة آلية.

– يجتمع الباحثون من الشركات والجامعة لمناقشة الأمور المرتبطة بمشكلات معينة وتوصيل البحث إلى مستوى أفضل من الجودة والتميز.

– إقامة مؤسسات جديدة، تديرها الشركات والجامعة معاً وضم شركات الخدمات لتقوم بدور فاعل فى تيسير العمل كالشركات القانونية، المحاسبة، وشركات التصميمات الهندسية، وتشكيل أسواق العمالة الماهرة.

-إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لتأسيس ما يستطيع من شركات التكنولوجيا الفائقة، وتقديم امتيازات كبيرة لمن يقتحم هذه التجربة.

-توفير بدائل لتمويل الحديقة العلمية من خلال: التبرعات والهبات خاصة من رجال الأعمال، الاكتتاب وطرح بعض أسهم الحديقة للبيع، وتعبئة الجهود الشعبية لتمويلها.

المراجع

1-إبراهيم عباس الزهيري (2012). رأس المال الفكري: الخيار الاستراتيجي المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي، المؤتمر السنوي العربي السابع، الدولي الرابع، *إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربي*، كلية التربية النوعية بالمنصورة، من 11-12 أبريل، ص ص17-45

2-أحمد عماد الدين يمن(2001). أثر الافصاح عن رأس المال الفكري على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس عدد(4)، جـ(1)، أكتوبر، ص ص245-271

3-إدوارد شتاين مولر(2002). الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية*، عدد (171)، مارس، ص ص182-226

4-المركز الإعلامي بجامعة طنطا(2016). *جامعة طنطا إنجازات ومسيرة* "2011-2016"

5-الهلالي الشربيني الهلالي(2011). إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، *مجلة بحوث التربية النوعية*، جامعة المنصورة، ع(22)، يوليو، ص ص3-53

6-إميل فهمي حنا شنودة(2010). *تربية العقل " تربية عقل الأمة للمعرفة "*، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

7-ـــــ(2012). بعض النماذج العالمية لقياس واقع رأس المال الفكري وإدارة المعرفة، المؤتمر السنوي العربي السابع، الدولي الرابع، *إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربي*، مرجع سابق، ص ص1-16

8-بلخضر نصيرة، كتوش عاشور(2015). الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتنمية القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد العولمة، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة زيد عاشور بالجلفة، الجزائر، عدد 24

9-توماس سيتورات(2004). *ثورة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين*، ترجمة علا أحمد إصلاح، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

10-جمال سند السويدي (2004). تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي السابع بعنوان *تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ص 11 -23.

11-حاتم فرغلي ضاحي**(2008)**. *الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة*، الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.

12- حنان إسماعيل أحمد: اقتصاد المعرفة واستثمارها فى التعليم الجامعى المصرى "واقع ورؤى مستقبلية"، المؤتمر السنوى الرابع عشر (العربى السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعى بعنوان "آفاق جديدة فى التعليم الجامعى المصرى"، جامعة عين شمس، فى الفترة من 25-26 نوفمبر، 2007

13-حسين بشير محمود، محمد أحمد عبده (2012). رأس المال الفكري للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، *مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم*، عدد (1)، يناير، ص ص 149-189

14-رجاء محمود أبو علام(2001). *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*، ط3، القاهرة، دار النشر للجامعات.

15-رضا إبراهيم صالح **(2009)**. رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية بعنوان *نحو أداء متميز في القطاع الحكومي*، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية الرياض، 1 – 4 نوفمبر، ص ص 2-39

16-رفعت عمرو عزوز (2014). الإبداع الإداري لدي القيادات الجامعية مدخل لتنمية رأس المال الفكري بالجامعات المصرية "تصور مقترح"، *مجلة مستقبل التربية العربية*، مج(21)، ع(91)، يوليو، ص ص 75-134

17-سعد غالب ياسين**(2007)**. نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، *مجلة دراسات استراتيجية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (124)، ص ص86-119

18-سماح زكريا محمد (2014). التدريب الإلكتروني مدخلاً لتنمية رأس المال الفكري بجامعة بنها "دراسة ميدانية"، *مجلة مستقبل التربية العربية*، مج(21)، ع(92)، أكتوبر، ص ص405-524

19-سويلم جودة سعيد**(2004)**. تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر، بحث مقدم إلي مؤتمر بعنوان *اقتصاد المعرفة*، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر، ص 121-149.

20-صلاح الدين محمد توفيق، هاني محمد يونس**(2007)**. دور التعليم الالكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي، *مجلة البحوث النفسية والتربوية*، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (3)، السنة(22).

21-عاشور أحمد عمري (2014). دور التعليم الثانوي في تكوين رأس المال المعرفي "دراسة استشرافية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس

22-علي السيد الشخيبي**(2003)**. الطالب وعضو هيئة التدريس من منظور مجتمع المعرفة، وثيقة مقدمة إلى *المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي دمشق*، ديسمبر، ص ص. والبحث العلمي في الوطن العربي،

23-_____ **(2012)**. أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، القاهرة، دار الفكر العربي.

24-على نبع صايل (2016). تأثير رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية في محافظة الأنبار، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العراق، مج(8)، ع(15)، ص ص47-73

25-عماد سيد قطب السيد**(2008)**. المحاسبة عن رأس المال الفكري من منظور استراتيجي مع التركيز على مدخل القيمة الشاملة، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*، عدد (2)، ص ص 481-482.

26-فاضل غازي هزايمة(2016). واقع ممارسات اقتصاد المعرفة في المدارس الحكومية بمحافظة إربد في ضوء تطبيق برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد (168)، جـ 1، أبريل، ص ص475-501

27-كمال رزيق، حسام عيسى الحمدان(2013). مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، عدد 7

28-لويس كوهين، لورانس مانيون (2011). *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية*، ط2، ترجمة كوثر كوجك، وليم عبيد، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع.

29-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2011). *البحث العلمي في مصر، هل يكفل التقدم المنشود*، تقارير معلوماتية، السنة الخامسة، العدد 59، نوفمبر

30-محمد مسعد ياقوت (2007). *أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي*، القاهرة، دار النشر للجامعات.

31-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولى: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالى فى مصر، 2010، ص ص53

32- مؤسسة محمد بن راشد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي للعام 2014، "الشباب وتوطين المعرفة"، دار الغرير، دبي، 2014.

33-نجم عبود نجم**(2008)**. *إدارة المعرفة "المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات"*، ط 2، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع.

34-وحدة التخطيط الاستراتيجي**(2009)**. *الخطة الاستراتيجية 2009-2014 لجامعة طنطا*، أغسطس.

35-Brenca, Airita andAijaGravite. "Intellectual Capital Import for the Benefit of Higher Education.*" Bulgarian Comparative Education Society*. 2013:273-278.Print.

36-Cohen, L.et al. *Research Methods in Education. 6th*ed. London:

Routledge Taylor & Francis Group, 2007.Print.

37-Daniels, Vinst. *The Knowledge-Based Economy and Higher Education: Cases from the State of Florida* .Diss. University of Glasgow, 2009.Print.

38-George, Elizabeth St. "Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy," *Higher Education*, Vol. 52, 2006. Print.

39-Hazellorn, E. *Impact of Global Ranking on Higher Education Research and the Knowledge*. UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge, United Nations Education, Scientific and Cultural Organization, 2009:11.

40-Karpova, N. K., A. P., Mareev Uvarovsky, V. I. Petrova, Y.P Borzilov. "Methodological Features of Educational System Modernization in the Context of the 'Economy of Knowledge'." *International Journal*

of Environment & Science Education.Vol.11, No.18, 2016:11227-11237.Pint.

41-Lee, Jenny J. et al. "Professors as Knowledge Workers in the New Global Economy." Ed .J. C Smart. *Higher Education: Handbook of Theory and Research*. Vol. xx, 2005. Print.

42-Nel, Timothy John. *Towards an Operational Definition of Knowledge Economy*, MA thesis. University of Sellenbosch, 2011.Print.

43-OECD: *The Knowledge- Based Economy*. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, 1996. 9. Print.

44- Schwab, Klaus. *The Global Competitiveness Report 2014-2015, World Economic Forum*, 2014.

45-Shehabat, I., S. A.Mahdi, K. Khoualdi. "E-Learning as Knowledge Management Approach for Intellectual Utilization."*Turkish Online Journal of Distance Education* –TOJDE January, ISSN1302-6488Vol. 9, No.1.Article14, 2008:205-216.Print.

46-Shehzad, U., Z.Fareed, B. Zulfiqar, F. Shahzad, H. Latif. "The Impact of Intellectual Capital on the Performance of Universities." Vol. 10, No. 4, 2014:273-280.Print.

47-Stevens, Roxanne Helm, Kneeland C. Brown, Julia K. Russell. "Introducing the Intellectual Capital Interplay Model: Advancing Knowledge Frameworks in the Not-for-Profit Environment of Higher Education."*International Education Studies*.Vol.4, No.2, MAY 2011:126-143.Print.

48-Turpin, David. ET al. *Universities and Knowledge Economy*. A paper prepared for Business Council of British Columbia Outlook 2020 Summit Series. University of Victoria, 2009.Print.